الفصل الحادي عشر

اطراد الزحف الأمريكي

الحرب وتنسيق صناعة البترول الامريكية

في سبتمبر من عام ١٩٣٩ اندلعت نار الحرب الاستعمارية الثانية ، وهي حرب تميزت بسيادة العنصر الآلي ، فاشتد الطلب على البترول من قبل الحلفاء وبخاصة بعد دخول اليابان الحرب واستيلائها على منابعه في جنوب شرق آسيا . وكان الحلفاء في حاجة ماسة إلى تأييد الولايات المتحدة الأدبي ثم المادي ، وتتابعت الأحداث سراعا حتى اندرجت هذه الدولة — أوشبه القارة حقيقة — في زمرة المتحاربين . ولقد كانت الحرب عاملا حاسما من حيث نتائجها بالنسبة إلى امبريالية البترول الأمريكية ، وتهيأ للأخيرة مجال الغلبة والتفوق في ميادين كثيرة . غير أن الظاهرة التي تسترعي النظر بصفة خاصة خلال السنوات القلائل الأخيرة ، والتي تفسر لنا جوانب من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، أن الحكومة الأمريكية ذاتها أخذت تعنى بمسائل البترول خارج حدود بلادها بطريقة رسمية ، وتفصح عن مشروعاتها وسياستها بصدد هذا الإقليم . وتميزت هذه المرحلة بالتعارض والتصادم بين المصالح الأمريكية والبريطانية المعنية بشئون البترول .

تنظيم تعبئة موارد البترول

في ٢٧ مايو سنة ١٩٤١ أعلن روزفلت ، رئيس جمهورية الولايات المتحدة حالة طوارىء غير محدودة المدى ، وعين هارولد إ كس Harold Ickes منسقا ومنظما يقع على عاتقه توحيد مختلف مظاهر الصناعة البترولية لمواجهة حالة الطوارىء هذه . وفي ٤ يونيه اختار إيكس نائبا له هو رالف دافيز Ralph K. Davies من شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا . وفي نهاية يوليه نظمت الوحدات الادارية بوشنطن

وأصبحت الوحدات الرئيسية تشمل أقساما تختص بشئون الانتاج والتكرير والنقل والتسويق والخزن والحصول على البيانات من الخارج والقيام بالابحاث .

وفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ عين إكس ٧٨ من قادة الصناعة بالبلاد فى « مجلس صناعة البترول للدفاع الوطنى » والذى أصبح فيما بعد يعرف باسم The Petroleum Independent War Council (PIWC) ، ليكون هيئة استشارية تصوغ السياسات وتضع البرامج اللازمة لسد مطالب الشعب الداخلية واحتياجات الحرب . وكذلك أنشئت فى نيويرك « لجنة العمليات الأجنبية » لتقدم المشورة بشأن سياسات البترول الأجنبية . وهكذا توافر للولايات المتحدة تنظيم قومى عام لشئون البترول ، وفى هذا قال إكس :

« هذه حرب آلات وسفن وطائرات ، يحركها الزيت ، وباختصار نقول إن هذه حرب زيت . فالجانب الذى يستطيع وقف تدفق المنتجات البترولية على العدو ، والذى يتمكن فى الوقت ذاته من امداد دباباته ومدافعه الميكانيكية وسفنه وطائراته بالجازولين وزيوت التشحيم والوقود من النوع السليم وفى الوقت المناسب وفى الأماكن الصالحة ، لهو الجانب الذى سيحرز فى النهاية النصر فى هذا الصراع العالمى » .

وليس من عجب أن يتحدث الرجل عن الصراع العالمى بأنه « حرب بترولية » و أن يؤكد أهمية هذه المادة ، ذلك أن الحقائق نفسها تنطق بذلك وبفداحة الاستهلاك منها خلال الحرب .

ولكى نستطيع أن نقدر عاملا له أثره فى هزيمة ألمانيا نذكر أن هجومها على الروسيا كلفها ٢١ مليونا من البراميل ، وتطلب هجوم هتلر الجوى على لندن الذى دام ٤٥ يوما نحو ١٢ مليون برميلا ، كما كانت دول المحور تستهلك سنوياً ٢٢٥ مليونا من البراميل ، مع العلم بأن مواردها من البترول وطاقتها على انتاجه محدودة ، كما سبق أن أوضحنا .

ويبدو أثر التنسيق السالف الذكر بالنسبة إلى الولايات المتحدة إذا ذكرنا أنه ترتبت عليه زيادة فى عدد الآبار بنسب ٢٣ ٪ ، ٣٨ ٪ ، ٥٣ ٪ خلال سنوات ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ وذلك بالقياس إلى سنة ١٩٤١ . وكذلك زاد انتاج الزيت الخام من ١٤٠٠ مليون برميل سنة ١٩٤١ إلى ١٧٠٠ مليون برميل سنة ١٩٤٥ .

هيئة احتياطيات البترول

وفى ختام سنة ١٩٤٣ أنشأت حكومة الولايات المتحدة إدارة جديدة تعنى بشئون البترول ويطلق عليها اسم « هيئة احتياطيات البترول » Petroleum Reserves Corporation وهذه شركة مساهمة برأس مال قدره مليون من الدولارات . وبرغم هـذا المظهر التجارى فهى منشأة ذات طابع سياسى ينم عن المدى الكبير لاهتمام الحكومة الأمريكية ، ذلك أن رئيس مجلس الإدارة هو المستر هارولد . ل . إكس ، كما كان المجلس يضم شخصيات رسمية مسئولة لها وزنها من أمثال المستر كوردل هل وكولى . وكان الغرض الظاهرى من تكوين هـذه المؤسسة كما قيل فى ذلك الوقت ضمان الحصول على زيت البترول من خارج الولايات المتحدة . ولكن هذه العبارات السطحية لاتستطيع بأى حال من الأحوال أن تحجب الحقيقة التي أبرزتها الأيام وأيدتها الأحداث .

الحقيقة أنها هيئة ترمى إلى تنمية مصالح البترول الأمريكية والدفاع عنها أينما تكون، ووضع الخطط للحصول على الامتيازات فى شتى الأقاليم ، والاشتراك فى كافة أنواع المباحثات والمفاوضات التي يمكن أن تدور بين الدول بشأن موارد البترول العالمية ، وتأييد الشركات الأمريكية فى جهودها بمختلف الأساليب التي تتفاوت حسب الزمان والمكان بدلا من أن تدعها تقوم بأعمالها معتمدة على مواردها وكفايتها الذاتية . وبعبارة أخرى تقول إن هذا العمل من جانب الولايات المتحدة يدل بما لا يرقى إليه الشك على أنها عولت بصفة قاطعة أن تتدخل بطريقة فعالة ومباشرة إن أمكن ، ولها من قوتها ومركزها ووفرة مواردها وحاجة العالم إلى رؤوس أموالها ما يكفل احترام إرادتها ، إن لم يكن النزول عليها .

عوامل التحول الجديد فى موقف الولايات المتحدة

إذن نحن أمام تحول خطير واتجاه جديد فى سياسة حكومة الولايات المتحدة ، وهنا نرى لزاما علينا أن نحاول تعرف الأسباب والدوافع الحقيقية والتى يغطيها غشاء من العبارات الرنانة والأساليب الدبلوماسية البريئة المظهر . إن الدول

لا تدخل معتركا أو ميداناً تتعرض فيه للنزاع أو الاتهام بالسيطرة مثلا إلا إذا كان ذلك لأمر خطير مثلا ، أو يتصل بمصالحها الحيوية كما يقال فى التعبيرات السياسية ، فما هو هذا الأمر الخطير بالنسبة إلى الولايات المتحدة التى تملك موارد معدنية وزراعية وصناعية قلما تتوافر فى دولة أخرى ، والتى بلغت حداً كبيراً من الثراء والتقدم المادى والتى تنتظر منها أمم كثيرة العون على إنهاضها مما تردت إليه بفعل الحرب ؟ وقبل محاولة الإجابة عن هذا السؤال نورد البيان الآتى عن إنتاج أهم الدول التى تملك منابع البترول ، وذلك في عام ١٩٤٥ (مقدراً بملايين الأطنان المترية) :

المناطق الرئيسية فى العالم المنتجة للبترول

البلد	الإنتاج (بملايين الأطنان)
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٤
الاتحاد السوفيتى	٢٥،٥
فنزويلا (بأمريكا الجنوبية)	٢٥
إيران	١٧
جزر الهند الهولندية	٨
المكسيك	٥،٩
رومانيا	٥،٤
العراق	٥،٧
الأرجنتين	٣،٤
جزيرة ترينداد	٣
بيرو (بأمريكا الجنوبية)	١،٩
القطر المصرى	+ ١،٣ (١٩٤٤)

نرى من الأرقام المذكورة أن الولايات المتحدة كانت أكبر الدول التى تنتج البترول فى العالم ، وما زالت تحتفظ بهذه المكانة . وقد ارتفع الإنتاج فيها كثيراً

بسبب المطالب الباهظة التى ولدتها الحرب الأخيرة فأصبح ٢٤٢ مليوناً من الأطنان فى عام ١٩٤٥ على ما ذكر كثير من الصحف والمجلات . ومعنى هـذا أن نسبة الإنتاج الأمريكى إلى الإنتاج العالمى أصبحت ٦٥ ٪ (وكانت ٦١ ٪ سنة ١٩٣٧). هذه الزيادة لم يتم تحقيقها إلا بتحسين الأساليب المستخدمة فى الآبار وبازدياد عدد الآبار البترولية التى ارتفع عددها من ٣٨٠٫٠٠٠ بئر سنة ١٩٣٨ إلى ٤١٨٫٠٠٠ سنة ١٩٤٤ أى بزيادة تقرب من ١٠ ٪ .

ولـكن يلاحظ الأمريكيون من جهة أخرى أن لهذا التقدم الـكبير فى إنتـاج البترول خطره إذ يخشى احتمال نفاد ما فى الآبار فى فترة وجيزة . فليست العبرة إذن بالإنتاج الحالى ومقداره وإنما هى فى الحقيقة بتلك الاحتياطيات التى لا تزال كامنة فى جوف الأرض . وقد أورد المعنيون بشئون البترول الـكثير من التقديرات عن هذه الاحتياطات وهى تقديرات تتميز بطابع التفاوت ، ويبدو أن للأغراض السياسية دخلا فى هذا التباين . فمثلا يهم الدول جميعاً أن تبرز عظم موارد الشرق الأوسط الاحتياطية لتبرر هذا التهافت على استغلاله ، وكذلك من صالح الخبراء الأمريكيين أن يشيعوا الخوف فى نفوس مواطنيهم من حيث ضآلة احتياطى بلادهم حتى يحملوهم على تأييد حكومتهم وبالتالى الشركات الـكبرى الاحتكارية فى تلك الجهود التى تبذل فى سبيل امتلاك حقول البترول برغم ما قد يجر إليه التدخل الحاسم من اضطراب حبل السلام . وإذ نذكر هذه الحقائق فى أذهاننا نورد التقدير الذى أورده المستر هارولد إكس أمام مؤتمر البترول فى الولايات المتحدة(١) .

---

(١) فيما يلى بيانات أخرى حصلنا عليها من مراجعة المجلات والصحف وكتب كثيرة كتبت فى هذا الموضوع : —

المنطقة	احتياطى البترول (بملايين الأطنان)
الولايات المتحدة	٢٫٨٠٠ وهذا يعادل ٤٠ ٪ من احتياطى العالم أجمع
الشرق الأوسط	٢٫٢٠٠
أمريكا الوسطى والمكسيك	١٥٠
وأمريكا الجنوبية	
الاتحاد السوفيتى	٧٥٠

ويقدر الخبراء الروس احتياطى بلادهم بأكثر مما بالولايات المتحدة أو يقل عنه قليلا وقد عرضنا لذلك بالتفصيل فى الفصل الذى عقدناه لسياسة هذه الدولة .

المنطقـــة	مقدار الاحتياطى
الولايات المتحـدة	٢ر٧٠٠
سواحل البحر الكاريبى	٦ر٠٢٥
الشرق الأوسط	٢ر٢٠٠
الاتحاد السوفيتى	١ر١٦٥

بملايين الأطنان

حقيقة أهراف الولايات المتحدة

نرى إن بالولايات المتحدة احتياطيا كبيرا إذا نظرنا إلى الأرقام التى أوردها المستر هارولد إكس ، ولكن المشرفين على السياسة الأمريكية يقولون قولا مخالفا. فلديهم أن استخدام البترول سيعظم إلى درجة هائلة فى السنوات القليلة المقبلة بسبب التوسع المنتظر فى الصناعة والزراعة والنقل بمختلف أنواعه وعلى ذلك فالمعدل الحالى والمستقبل كفيل بأن يؤدى إلى استنفاد المقادير الاحتياطية فى بضع سنوات . وقال بعض المسئولين إن الأبحاث التى جرت أخيراً تدل على أنه فى ختام الحرب ستجد الولايات المتحدة نفسها من الدول التى تستورد البترول لا التى تصدره ، كما كان شأنها من قبل . وقد أعرب المستر إكس عن هذا الشعور إذ كتب فى « المجلة الأمريكية » يقول :

« يساورنا القلق من ناحية حقيقة لا سبيل إلى إنكارها أو الجدل بشأنها ، وهى أننا فى حالة ما إذا نشبت حرب عالمية ثالثة ، يتعين علينا أن نلجأ إلى استخدام البترول الذى يملكه الغير حتى يصير فى مقدورنا مواصلة القتال لأن الولايات المتحدة لن يتوافر لديها البترول الكافى فى ذلك الوقت . إن فى استطاعتنا أن ننهى الصراع (يقصد الحرب العالمية الثانية) بطريقة كثيرة الكلفة جداً وبواسطة بترولنا الذى ننتجه. ولكن لن نتمكن أن نقوم بحرب عظيمة أخرى بالاعتماد على مواردنا ، خاصة إذا ما تطورت تلك الحرب فصارت ذات طابع عالمى واسع النطاق . لقد اتبعنا سياسا إسراف فى إستهلاك موارد بترولنا على الطرق والسكك الحديدية والسفن البخارية والطائرات والاستعمالات المنزلية وفى مختلف أنواع المشروعات . لقد كان سيرنا سريعا حتى صرنا مسرفين . . . فإذا كان علينا أن نحافظ على حضارتنا على أساس

البترول فواجب علينا أن نكون على استعداد للسير نحو المناطق التى يتوافر فيها البترول. إنى أتكلم عن الناحية الموضوعية لا من وجهة النظر الاستعمارية » . وقال أيضاً « ينبغى لنا أن نسير إلى حيث يمكننا الحصول على البترول » .

مسألة نفاد البترول

كثيراً ما تتعالى الصيحات بأن موارد البترول ، وبخاصة فى الولايات المتحدة ، أوشكت على النفاد . والذين يتحدثون عن اقتراب المجاعة البترولية يستندون إلى ما يصفونه « بالاحتياطيات التى ثبت وجودها » Proven reserves والواقع أن هذه الاحتياطيات الثابتة لا تدل على الحقيقة بالنسبة إلى المستقبل ، لأنها تتغير من وقت لآخر كما يتضح من البيان التالى الذى أوردته مجلة Statist فى مقالها الذى سلفت الإشارة إليه : —

تقديرات احتياطى الزيت الخام

(بملايين البراميل)

بداية السنة	الولايات المتحدة	العالم
١٩٢٥	٥ر٠٠٠	———
١٩٣٥	١٢ر١٧٧	٢٣ر٠٠٠
١٩٤٥	١٩ر٧٨٥	٦٤ر٠٠٠
١٩٤٧	٢٠ر٨٧٤	٦٧ر٠٣٥
١٩٤٨	٢١ر٤٨٨	٧١ر٣١٢
١٩٤٩	٢٣ر٢٨٠	٧٨ر٣٢٢

وهذه التغيرات راجعة إلى تقدم طرق الاستنباط وتقدير المناطق التى تضم البترول . وإلى جانب هذا النوع من الاحتياطى ينبغى أن نأخذ فى الحسبان « الاحتياطيات الممكنة » وهى خاصة بالمناطق التى يحتمل وجود البترول فى باطنها . وقد قدرت الأحواض الرسوبية بالمناطق الملائمة بنحو ١٥ مليون ميلا مربعا تحتوى على حوالى ٢٠ مليونا من الأميال المكعبة من الأرض ذات الموارد البترولية الكامنة .

وإذا فرضنا أن الميل المكعب يحتوى على ٤٠٠ر٠ طن من الزيت كان مقدار هذا النوع من الاحتياطى المحتمل ٨٠ مليون طناً . وطبقا لتقديرات الجمعية البريطانية سنة ١٩٤٧ يهبط الرقم إلى ٤٠ مليونا ، فلو أخذنا المتوسط لكان احتياطى البترول الخام كافيا لسد مطالب العالم لمدة مائة عام على أساس الاستهلاك الحالى (١) .

ومن مصادر الزيت فى المستقبل البترول البحرى فكثيراً ما نجد «الرفوف القارية» مجاورة لمناطق وحقول بترولية وافرة الغنى . والآن يستنبطون هذا البترول البحرى فى فنزويلا الغربية وخليج المكسيك وعلى مقربة من ساحل كاليفورنيا .

وكذلك يمكن استخلاص البترول من الفحم . وفضلا عن هذا هناك الغاز الطبيعى ويمكن استعماله فى صورته الغازية أو تحويله إلى مواد سائلة . ويقدرون أن احتياطى الولايات المتحدة من الغاز الطبيعى (على أساس تحويله إلى مواد سائلة) يعادل احتياطيات ذلك البلد من الزيت الخام (٢) . ومن هنا يتضح أن مسألة الخوف من قرب نفاد البترول لا تستند إلى أساس علمى سليم .

عود الى سياسة الولايات المتحدة

أشرنا إلى قول المستر إكس من حيث وجوب الاتجاه حيث يمكن الحصول على البترول ؟ ولكن إلى أين المسير ؟ وما النهاية التى يتعين بلوغها ؟ لقد أمدنا الرجل نفسه بالاجابة عن هذا السؤال فقال :

« إن عاصمة زيت البترول تتجه نحو الشرق الأوسط ، وخير للولايات المتحدة أن تسرع بالدخول فى هذه الإمبراطورية . وحتى يتسنى لها إدراك هذه الغاية يتعين عليها أن ترسم لنفسها سياسة بصدد مسائل الزيت » .

يتراءى لنا من المقتطفات والآراء السابقة أن هناك عاملا يهدى الولايات المتحدة ويسيطر على سياستها . ذلك العامل هو الخوف من قرب نفاد مواردها من البترول . إنها تريد أن تضمن حاجة قواتها البحرية والجوية ومصالح الصناعة والأغراض الاقتصادية وذلك بصفة مؤكدة وطيدة الأركان . وهى تبغى أن تقتصد فى استهلاك بترولها بأن تحصل على جانب كبير مما تحتاجه من المناطق الأخرى الواقعة خارج حدود بلادها . هذا سبب يفسر اتجاه الولايات المتحدة ، أفصح عنه بجلاء ذلك الرجل

(١) المصدر السابق ص ١٣ .
(٢) شرحه

للسئول . ولكنه استدرك — كما فعل غيره — فأراد أن لا يثير العداء والاتهام بتغليب المصلحة الذاتية فلجأ إلى الأسلوب الرنان الذى عرفه العالم وحذقته الشعوب . أنظر إليه يقول إن هدف حكومته هو الحصول على مورد طيب من البترول للقوات الحربية الأمريكية « للمحافظة على السلامة الاجتماعية فى عالم ما بعد الحرب » . وقد أكثرت الدوائر الرسمية بالولايات المتحدة من التصريح بأن الدولة الأمريكية ترى أول واجب عليها ينحصر فى الاحتفاظ بقوات كبيرة ، لا بنية تهديد الغير أو الاعتداء عليه ، بل للمحافظة على السلام العالمى وصيانته من أى تهديد قد يتعرض له من جانب دولة كبيرة أو مجموعة دول . ولسنا فى حاجة إلى القول بأن هذه الدعاوى من الحرص على مصلحة السلام إن هى إلا حجج رددتها وترددها الدول العظمى كافة فى كل زمن ، ولذا لا تستحق عناء مناقشتها والرد عليها ، بعد أن كذبتها وتكذبها الأحداث .

والدول الأخرى ومن بينها انجلترا شديدة الارتياب فى نوايا الولايات المتحدة . فهى من جهة لا تنظر بعين الجد إلى هذا الخوف من قرب نفاد البترول الأمريكى ، ومن جهة أخرى تهزأ بمسألة الدفاع عن السلام العالمى ، لأنها كلها تنادى بمثل هذا الزعم . هذه الدول تعتقد اعتقاداً جازماً أن للولايات المتحدة سياسة اقتصادية واسعة المدى ليس البترول سوى عنصر واحد منها . فهى تريد أن تفتح المجال فى كل مكان لصادراتها من رؤوس الأموال والسلع ، والبترول وامتيازاته من الأساليب التى تساهم فى تحقيق هذا الغرض مساهمة قوية ، كما كان الحال بالنسبة إلى الخطوط الحديدية فى الأيام الماضية . والشرق الأوسط بلد غنى آخذ فى النهوض والتقدم وفى حاجة إلى أسباب هذا النهوض ، وسكانه يتزايدون باطراد . فهو إذن بقعة لها قيمتها فى نظر الأمريكيين . وفى هذا قال المستر برتون Burton عضو مجلس الشيوخ الأمريكى . بعد رحلة طويلة قام خلالها بزيارة بلدان كثيرة فى إفريقية وآسيا .

« إن الشرق الأوسط وإفريقية ميدان ثابت وطيد لسياسة إنشائية حازمة من جانب الولايات المتحدة » .

ومعنى هذا أن هذه الدولة تسعى جاهدة للوصول إلى منطقة نفوذ اقتصادية بعد الحرب فى إقليم البحر المتوسط ، وهذا جزء مما ترمى إليه من أن تشغل مركز الصدارة والزعامة فى العالم .

ولننظر إلى الأمر فى ضوء آخر ، ولنتعمق إلى ما دون السطح علنا ندرك ماهية هذا الاتجاه والذى أشار إليه برتون بطريقة بريئة المظهر . يقول المستر إكس فى المقال الذى اقتبسنا مقتطفات منه ، إنه لا يحدث من وجهة النظر الاستعمارية أى أنه ليست لبلاده مآرب فى ميدان الاستعمار وهو ما تحرص الهيئات الأمريكية المختلفة على التصريح به وتأكيده من وقت لآخر ، تطميناً للدول العظمى المنافسة ، وذراً للرماد فى عيون الأمم الصغيرة أو المتأخرة نوعاً . ومن قبيل هذه التأكيدات ما تدعيه الصحف الأمريكية من أن عصر الاستعمار قد زال وانتهى ، وتضرب لنا الأمثلة بجزر الفليبين . فهل أمريكا صادقة فى دعواها ؟

لنعد إلى عبارة إكس هذه ، فهل نقبلها على معناها الظاهرى أو حسب قيمتها الإسمية على ما يقول الاقتصاديون ؟ إذا كان المراد أن الولايات المتحدة لا تعتزم الآن أن تبسط نفوذها سياسياً وعسكرياً فى الشرق الأوسط فقد نقبل القول من الرجل. وقد وضعنا خطاً تحت (الآن) لأن الدول الاستعمارية تبدأ أولا بالحديث عن المصالح الاقتصادية ، وبعد حين ينقلب الأمر . هكذا علمنا تاريخ الاستعمار فى مختلف عهوده. ومن جهة أخرى فأى محاولة أمريكية من هذا النوع لا بد وأن تصطدم بمقاومة عنيفة من جانب الدول التى يعنيها الأمر . فانجلترا مثلا لا تفكر طبعاً أن تغادر مناطق نفوذها لتحتلها دولة أخرى ، كما أن الروسيا — لسياستها فيما بعد — تعارض حتما فى أى امتداد لنفوذ أمريكا السياسى والعسكرى . وفضلا عن هذا فالروح الوطنية فى الشرق الأوسط لا تقبل بحال من الأحوال أن تخرج فرنسا وتضعف سيطرة انجلترا لتضع الطوق الأمريكى فى عنقها مهما كان مصنوعاً من ذهب براق . وبناء على ذلك لو حاولت الولايات المتحدة التوسع عن طريق الاحتلال أو الإشراف السياسى أو نيل الامتيازات الإقليمية فى الشرق الأوسط ، ذلك الإقليم ذى الأهمية الحيوية ، فقد ينتهى الأمر بالمرحلة الثالثة من الصراع الاستعمارى . وقد أدركت هذه الدولة ذلك ولذا صرح الرئيس ترومان أن التنافس غير المشروع فى الشرق الأوسط ينطوى على أعظم الأخطار . إذن نحن نستبعد الاستعمار بمعناه المألوف لدى عامة الناس ، فى الوقت الحاضر.

ومرة أخرى نضع خطاً للتحذير من الخطر الذى نراه فى الأفق وإن تعامى بعض رجالنا عن رؤيته .

تفسير آخر

غير أن المسألة وجهاً آخر هو الأساس فى الحقيقة والدافع الصحيح . فالمعروف أن القوى الرأسمالية الاحتكارية تعمل على اقتسام العالم فيما بينها وتعقد الاتفاقات التى تحدد مناطق النفوذ الخاصة بكل منها ، وهذه الاتفاقات تظل موضع المراعاة والتقيد بها ما دامت القوى المتفقة أو المتنافسة على ماهى عليه . ولكن إذا تغير ميزان القوى صار من الأمور الطبيعية أن تنقض هذه الاتفاقات وأن يعدل التقسيم لصالح الجانب الذي ازداد قوة . هذه هى طبيعة النظام الرأسمالى التى لاتقبل شكا أو نقاشاً . فقبل الحرب الاستعمارية الأولى اشتركت الرأسمالية الألمانية مع زميلتها الإنجليزية فى احتكار استثمار بترول بلاد الجزيرة ، وذلك عن طريق الاشتراك فى تكوين شركة البترول التركية . فلما انتهت الحرب بهزيمة ألمانيا كان معنى هذا أن الرأسمالية الألمانية أصيبت إصابة شديدة ولهذا استولت الرأسمالية الانجليزية والفرنسية على نصيبها وحلت مكانها فى هذا الميدان على ماسبق لنا بيانه . ثم هبت عاصفة الحرب الثانية فكان من آثارها الملموسة اليوم التحطم الكبير الذى أصاب الرأسمالية فى كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا واليابان . فلا بد من وقت طويل قبل نهوض هذه الدول من كبوتها ، وينطبق نفس هذا القول على فرنسا كذلك برغم أنها من الدول المنتصرة . أما الرأسمالية البريطانية فقد أصيبت بتصدع كبير وأصبحت فى الواقع أشبه بتابع لمنافستها الأمريكية التى صارت لها الغلبة فى عالم الرأسمالية الدولية . إذن تغير الموقف واختل توازن القوى ومال الميزان إلى جانب الولايات المتحدة . بهذا نستطيع أن نعلل رضوخ الإنجليز فى بلاد العرب ، وتنازلهم عن بعض حقوقهم الكبيرة فى العراق ، واستعدادهم للاتفاق حتى فى حالة إيران .

حقيقة الأمر

هذه هى حقيقة الرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية فى الولايات المتحدة ، إنها تريد اليوم أن تمد شباكها أو تجد المجال اللازم لها فى الشرق الأوسط وفى الأقاليم الأخرى التى على أبواب النمو والتقدم وفى هذا تلقى الفكرة الأساسية الكامنة وراء النقطة

الرابعة من برنامج الرئيس ترومان بشأن تنمية الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان المتخلفة ومنها إقليم الشرق الأوسط . ولا ريب أن مثل هذا الغرض لا يتحقق إلا بفتح أبواب هذه البلدان كى ينتصر الأعظم قوة ونفوذاً ، ولهذا دعا الرئيس ترومان إلى سياسة الباب المفتوح . ومعنى هذا باللغة المفهومة التي يجب على الدول الأخرى أن تراعيها ، أن الامبريالية الأمريكية صارت اليوم أقوى من غيرها فيجب أن يفسح لها الطريق للاستغلال والاحتكار ، وينبغى ألا تقام أيه عراقيل فى وجهها . وإذا حاولت الدول العظمى أن تحيد فى الشرق الأوسط عن هـذه المبادىء فأكبر الظن أن تتخذ الإمبريالية الأمريكية الطابع العدوانى وتستخدم قواتها الاقتصادية بل والعسكرية وحاجة الأمم الأخرى إليها لمساعدتها على القيام بأعمال التعمير ، لإملاء إرادتها أو تنفيذ سياستها . . . . فإذا كان هذا التحليل صحيحاً ، ونرجو أن يكون كذلك ، كنا على حق إذا أبدينا عظيم الارتياب فى قول المستر إكس من أنه يتكلم من الناحيه الموضوعية فقط ، بل نعتقد تماماً أنه ينطق بلسان الاستعمار الأمريكى الجديث .

وما موقف الأمم الشرقية ؟ سنعود إلى هذا بعد قليل .

مشروع أمريكى خطير

فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٤(١) فوجىء العالم بمشروع خطير أذاع أمره المستر هارولد إكس بصفته رئيس هيئة احتياطيات البترول(٢) :

وفيما يلي أهم عناصر هذا المشروع الأمريكى الجديد :

(١) صرح المستر إكس أنه بناء على توصيات إدارتى الحرب والبحرية ورؤساء أركان القوات وإدارة بترول الجيش والبحرية ، قد خول له أن يسعى الى عقد اتفاق

---

(١) فى ٣ فبراير أعلن المستر اكس نفسه أن شركة الزيت العربية الأمريكية ستبدأ فى الحال اجراء اللازم نحو انشاء معمل تكرير تتولى تمويله وتمتلكه ، وذلك بقصد عمل مشتقات البترول للدول المتحالفة . وهذا يتفق مع الخطط التى كانت شركات البترول الكبرى بالشرق الأوسط تضعها خلال الأشهر السابقة لذلك التصريح ، وهذه الخطط التى كانت ترمي الى زيادة انتاج البترول فى تلك المناطق .

(٢) تابعة إلى Reconstruction Finance Corporation.

من حيث المبدأ مع شركة الزيت العربية الأمريكية (التى تعمل في المملكة العربية السعودية) ، شركة تنمية الخليج وتملكها شركة زيت الخليج The Gulf Oil Corporation وذلك بشأن مد خط أنابيب لنقل البترول من ساحل الخليج الفارسى إلى مكان على الساحل الشرقى للبحر المتوسط .

(٢) تتعهد الشركات أن تحتفظ لحكومة الولايات المتحدة بألف مليون برميل من احتياطيات البترول الخام (أو ٢٠٪ من مجموع الاحتياطيات الكلى إذا كان دون خمسة آلاف مليون برميل) . وهذا الجزء المخصص للحكومة الأمريكية تكون لها حرية شرائه كله أو بعضه لاستعمال القوات البرية أو البحرية فى أى وقت خلال فترة قدرها خمسون عاماً بسعر ينقص ٢٥٪ عن سعر السوق فى إقليم الخليج الفارسى أو سعر البترول الخام المماثل فى الولايات المتحدة (على أن يكون التقدير بالنسبة إلى أى النوعين أقل ثمناً) .

(٣) وفضلا عن هذا يكون للحكومة الأمريكية فى وقت الحرب أو الضرورات القومية ، الخيار فى شراء جميع إنتاج الشركات من البترول الخام ومشتقاته بأسعار يتفق عليها فى ذلك الوقت .

(٤) وينص الاتفاق المراد عقده على ألا تبيع الشركات البترول أو مشتقاته إلى أية حكومة أخرى أو رعاياها إذا رأت الحكومة الأمريكية أن هذه المبيعات غير حكيمة من وجهة نظر سياسة البلد الخارجية أو مطالب السلامة الاجماعية ، وكذلك يتعين على الشركات قبل إجراء مفاوضات مع أية حكومة أن تبلغ أمرها إلى السلطات الأمريكية وإدارة احتياطيات البترول .

(٥) قدرت للمشروع نفقات تتراوح بين ١٣٠ ، ١٦٥ مليوناً من الدولارات (٣٢ — ٤١ مليوناً من الجنيهات) وتتعهد الشركات برد هذه المبالغ إلى الحكومة الأمريكية فى خلال ٢٥ عاماً مع ما يتفق عليه من الفوائد وجانب من صافى الأرباح .

(٦) تمنح التسهيلات لمنتجى الزيت والمشتغلين بنقله (خلال الشركات التى يعقد معها الاتفاق) مقابل تعهدهم ببعض التزامات معينة .

(٧) وقيل كذلك بأن يوضع مشروع لإنشاء معمل تكرير ضخم فى الأسكندرية (إذا وقع عليها الاختيار كأحد نهايتى الخط) بحيث يستطيع أن يخرج يومياً ربع

مليون برميل . وكذلك قضت الخطة بتوسيع معمل التكرير فى حيفا وزيادة طاقته الإنتاجية بحيث يصل مايخرجه إلى ٣٥٠٠٠٠٠ طن فى السنة .

وقد جاء إعلان نبأ هذا المشروع على أثر زيارة للملك عبد العزيز آل سعود قام بها الماجور جنرال روبس رئيس قوات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وكان يصحبه بعض الخبراء في شؤون البترول ، والتابعين إلى مجموعة كالتكس Great Caltex Oil Company وهى الشركة التى سبقت أن حصلت على امتيازات هامة فى المملكة العربية السعودية . وفى السابع من فبراير أعلن المستر كوردل هل أن المفاوضات بشأن الأنبوبة المزمع مدها ستبدأ سريعاً مع الملك عبد العزيز .

موقف انجلترا

وقد أحيط الموضوع فى بداية أمره بكثير من الغموض ، وأثار شديد الاهتمام فى الدولة البريطانية مما تردد صداه فى الصحف والبرلمان . ففى ٩ فبراير قدم أحد أعضاء مجلس العموم سؤالا إلى المستر إيدن وزير الخارجية حينذاك عما إذا كانت لديه معلومات يستطيع الإفضاء بها عن المشروع والشروط التي بمقتضاها ستتولى حكومة الولايات المتحدة إتمامه ، وهل معنى هذا أن تنال تلك الدولة السيادة على الأراضى التى سيجتازها الخط ، وهل ستكون لها امتيازات إقليمية خاصة . فأجاب المستر إيدن بأنه ليست لديه معلومات يدلى بها إذ مازال المشروع فى مراحله التمهيدية ، وأعرب عن اعتقاده بأن حكومة الولايات المتحدة ستتصل بالدول التى يعنيها الأمر حينما تتقدم مراحل بحث المشروع .

لم يكن فى إجابة الوزير مايبعث على الاطمئنان أو يعيد الثقة إلى النفوس وإن كان الشطر الأخير من إجابته ، برغم أسلوبه الدبلوماسى الرصين ، نوعا من التحذير لأمريكا وإفصاحاً عن موقف الانجليز . ولذلك صرح المستر ستيتنيوس Stettinius فى ١١ فبراير أن الحكومة الأمريكية ستبدأ فى وقت قريب المباحثات مع انجلترا بشأن بترول الشرق الأدنى ، وأن روسيا لن تمثل فى تلك المرحلة الأولية إذ ليست لها مصالح بترولية بالشرق الأوسط .

وفى جلسة ٢٤ من الشهر ذاته نجد المستر هوربليشا يعبر عما يساور النفوس من قلق ومخاوف قائلا أنه لا يتوقع فى حالة انتهاء الحرب خروج الولايات المتحدة من تلك الأقاليم بقضها وقضيضها .

والواقع أن ضخامة المشروع وظهوره بعد سلسلة متصلة من عمليات الزحف الأمريكى فى الشرق الأوسط ، مما حمل الكثيرين من الإنجليز وغيرهم علي الاعتقاد بأن حليفتهم الكبرى ترمى إلى أن تزحزحهم عن مركزهم التقليدى الممتاز ، إن لم يكن إخراجهم نهائياً من الشرق الأوسط . قد يكون هذا صحيحاً فى المستقبل البعيد حتى ولو غطى الأمر بغشاء من التفاهم والاتفاق بين الطرفين غير متوازنى القوى . ولكن لا نظن أن أمريكا تعمد الآن إلى إخراج انجلترا بصفة فعالة من هذه البقعة الحيوية ، وذلك راجع إلى ما يساور الأمريكيين من قلق مبعثه روسيا السوفيتية . ولهذا يخيل إلينا أن أمريكا لن تسفر عن حقيقة نياتها أو تدخل بها فى مرحلة التنفيذ إزاء انجلترا إلا إذا دعمت مركزها الاقتصادى والأدبى واطمأنت نوعاً إلى السياسة الروسية . وفى هذه الحالة تبدأ المرحلة الأخيرة والنهائية من معركة الصراع على النفوذ فى ذلك المعبر الهام بين الغرب والشرق .

ماذا تكسب أمريكا من المشروع المقترح ؟

لا شك أن العالم كله إذا قابل المشروع عند ظهوره بالدهشة والحذر والقلق ، لأن عمل يعود علي الولايات المتحدة بمزايا لها أهميتها وشأنها الكبير ، وسنورد أهمها :

(١) فمن الناحية العسكرية تصبح تحت تصرف الجيش والبحرية والطيران احتياطيات ضخمة مما يزيد فى مناعة هذه القوات بالنسبة إلى غيرها لأن معنى هذا أن تسيطر تلك البلاد (حسب تقدير اكس أمام المؤتمر) على أكثر من نصف احتياطى البترول فى العالم لعقود طويلة .

(٢) وتبدو الأهمية كذلك إذا ذكرنا أن للأمريكيين قاعدة بحرية قوية فى البحرين بسبب جهودها خلال الحرب . كما أنها معتزمة أن تحتفظ بجانب من أسطولها فى البحر المتوسط . ومن هنا يبدو خطر المشروع بالنسبة إلى الأمم الشرقية ، اذ أين تكون هذه القواعد مع العلم بضرورة وجودها على مقربة من نهايتى خط الأنابيب ؟ وهذا الأمر نفسه يعنى انجلترا بصفة خاصة .

(٣) إن نقل البترول من ساحل الخليج الفارسى إلى موانىء البحر المتوسط مباشرة فيه توفير للوقت الذى تقطعه ناقلات البترول ، كما أن فيه اقتصاداً للنفقات ، وكذلك تنتفى الحاجة إلى دفع رسوم المرور التى تفرضها شركة قنال السويس على السفن التى تجتاز هذا المجرى المائى الهام . وقد قدر الوفر فى النفقات بالنصف تقريباً .

(٤) ومن المحتمل كذلك أن جانباً من بترول العراق وإيران ، والذى يصدر من ميناءى البصرة وعبادان ، قد يتحول إلى الطريق الجديد (حيفا ، الاسكندرية) بسبب قلة تكاليف النقل .

(٥) وأكثر من هذا ، فبواسطة هذه الأنابيب ومعامل التكرير تزيدالولايات المتحدة من نفوذها الإقتصادى والسياسى فى هذه الأقاليم . ولقد رأينا كيف سعت مصر أن يمر الجزء الأخير من الخط داخل الأراضى المصرية ، ولقد صرح حافظ عفيفى باشا بأن سياسة التقدم الاقتصادى المستقبلة فى حاجة إلى رؤوس أموال أمريكية وهناك نفر آخر من أصحاب المصالح الرأسمالية فى هذا البلد يشاطر سعادته هذا الرأي ، وهذه هى الفرصة التى تتوق إليها الرأسمالية الأمريكية .

أليس الصهيونيون ينظرون إليها كحامية لهم ومشجعة على أطماعهم البعيدة عن الحق والعدل ؟ ألم تصر الولايات المتحدة على تقسيم فلسطين وتم لها ذلك ؟ وغايتها أن تجد من دولة إسرائيل نقطة ارتكاز قوية تستند إليها فى مشروعاتها ، فتقيم الصناعات ولو على غير أسس اقتصادية ، وتبيعها فى البلدان المجاورة حتى دون نفقات الإنتاج ، وبذا تقتل صناعات الأمم الشرقية الناشئة .

إن تركز الرأسمالية الأمريكية فى فلسطين معناه أن تمد شباكها إلى ماجاورها ، ألم تكثر البعثات الاقتصادية الأمريكية إلى الشرق الأوسط سواء بصفة رسمية أو غير رسمية ؟

هذا هو الخطر الماثل أمامنا من ناحية القارة الأمريكية ، وهو خطر نحذر منه ونطالب المسئولين أن يحتاطوا له . إننا نحاول الخلاص من الاستعمار الإنجليزى ، فعجيب إذن أن يقوم بعضنا بدعوة الرأسمالية الاستعمارية الأمريكية ، ولهذا لانستفيد

من صراعنا القومى . وموقف أمريكا من فلسطين والعرب ، يجب أن ينبهنا إلى الاحتمالات المنتظرة .

موقف انجلترا ازاء المشروع

ولكن هل وقفت الحكومة البريطانية موقف المتفرج العاجز إزاء المشروع الأمريكى ؟ لم تلبث هذه الحكومة أن انجهت ناحية الملك عبد العزيز آل سعود وهو الذى بيده أن يمنح الترخيص بمد خط الأنابيب ، فحصلت فى ابريل سنة ١٩٤٤ على موافقة الملك على تعيين إنجليزى بصفة مستشار فى شئون البترول ، وكذلك سمح لبنك باركليز بفتح فرع له فى المملكة العربية السعودية . ولجأت انجلترا منذ سنوات إلى الأساليب الأمريكية ، فكانت تقدم إعانات للحكومة السعودية . وقد قص على الأستاذ راشد رستم عام ١٩٤٧ — وهو ممن تعنيهم — المسائل الشرقية أن اجتماعاً ضمه مع إنجليزى مسئول فى بلاد العرب ، فقال الأخير ما معناه : إننا لا نقف موقف العجز ، فنحن ندفع ، ولكن أقل من الأمريكيين وهذا لا يسوؤنا ، فللعرب أن يأخذوا ما شاءوا من الأموال من الشركات الأمريكية ، ولكنا لا نريد منهم إلا صداقتهم ، وعليهم أن يقنعوا كذلك بصداقتنا .

مؤتمر وستطن لشئون البترول

ويبدو أن الحكومة الأمريكية أدركت الأثر الناجم من المشروع ، ورأت ضرورة التفاهم مع بريطانيا بصفة خاصة . ولهذا صرح المستر ستيتنيوس (١) بعزم حكومتى البلدين على القيام بمباحثات أولية بصدد مسائل الزيت ، على أن تسبقها مباحثات فنية ثم زاد على ذلك قوله : إنه لن تتخذ أية قرارات تتعلق بالمناطق المنتجة للبترول إلا بعد استشارة الحكومات التي يعنيها الأمر ، وأعرب عن استعداد حكومة الولايات المتحدة لإجراء المباحثات مع أية دولة صديقة .

دارت المباحثات الفنية من ١٨ أبريل حتى ٣ مايو حين صدر بلاغ مشترك فى

---

(١) ٧ مارس وصدر تصريح مماثل بلندن فى نفس الوقت .

عاصمتى البلدين جاء فيه أن المجموعتين المتباحثتين قد درستا نطاق مصالح بلديهما فى البترول بروح من حسن التفاهم والمودة . واستعرضتا المسائل التى تؤثر فى عمليات المجموعات الأمريكية والإنجليزية بالخارج ، وهى من المسائل ذات الصلة بإنتاج البترول وبخاصة فى الشرق الأوسط ، ومشروع مد أنبوبة عبر المملكة السعودية ومشروع شركة بترول العراق بصدد مد أنبوبة إضافية من كركوك إلى حيفا .

بعد ذلك دارت مفاوضات رسمية بين وفدين يمثلان الحكومتين البريطانية والأمريكية (٢٥ يولية) وانتهت بتوقيع اتفاق فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٤ وفيما يلى أهم نصوص الاتفاق.

(١) اتفاق الحكومتين على أن يجرى استغلال وتنمية موارد البترول للتجارة الدولية بطريقة منظمة على أساس عالمى ، بحيث أنه — مع مراعاة اعتبارات السلام العسكرية — توضع الترتيبات اللازمة لكى تحصل الدولة المحبة للسلام على مقادير ملائمة من البترول تفى بمطالبها وأغراضها السلمية ، وذلك بأسعار عادلة ، وعلى أساس ليس فيه تمييز لطرف دون الآخر :

(٢) اعتراف الدولتين بتساوى الفرص أمام كل منهما ورعاياها من حيث الحصول على حقوق بالكشف عن البترول واستثماره فى المناطق التى لم يمنح بشأنها امتياز بعد ، وكذلك تحترم كل من الدولتين ورعاياها ما للأخرى ورعاياها من حقوق وامتيازات بشأن البحث عن البترول ، وكذلك يمنع فرض قيود من قبل جانب إزاء الآخر فيما يتعلق باستثمار البترول وإنشاء المعامل لتكريره ، ومد الأنابيب لنقله ، مما يتنافى مع نصوص الاتفاق .

(٣) تتصل الدولتان بالدول المنتجة والمستهلكة للبترول بالعالم بشأن إنشاء مجلس دولى لشئون البترول ، ويكون مكوناً من ممثلين لجميع الدول التى توقع الاتفاق .

(٤) نظراً لوجود مشاكل عاجلة بين الدولتين فإنهما يتفقان على إنشاء لجنة مشتركة من ثمانية أعضاء (نصفهم من الإنجليز والنصف الآخر من الأمريكيين) لبحث وتقدير الطلب العالمى على الزيت لمدة طويلة ، والتوصية بأحسن الوسائل لمواجهة هذا الطلب بما يتفق مع المبادىء التى يقوم عليها الاتفاق .

على الفور ؟

لقد بدأت المعركة العنيفة بابتداء الحرب العالمية الثانية ، وكسبت الولايات المتحدة ومصالح البترول فيها كثيراً ، وزحفت فى الميدان بسرعة واطراد وشغلت مركزاً هاماً وهذا النجاح كله قد تم فى الحقيقة على حساب بريطانيا العظمى . وما سبق لنا ايراده ، ليس سوى مظهر من مظاهر هذا الصراع ، وقد تجدد بعد ذلك بسنوات على ما سنشير اليه فى فصل قادم . ويقول البعض إن فى استطاعة انجلترا ألا تخسر المعركة وذلك بكسب ود الدول العربية ، ونعتقد أن خير ما تعمله إن شاءت الاحتفاظ بجانب من مصالحها الاقتصادية أن تبادر بتحوير أو قلب سياستها القديمة ، فتعترف للشعوب العربية باستقلالها التام ، وتجلو عن أراضيها جلاء تاماً . وتهمل نصائح أمثال تشرشل ممن يتناسون أن العالم فى سنة ١٩٥٠ غيره فى سنة ١٩١٩ ، وأن الوعى القومى اليوم أقوى منه فى أى عهد مضى .

الفصل الثانى عشر

المحور و بترول الشرق الأوسط

حرب ميكانيكية

وأخيراً شبت نار الحرب فى عام ١٩٣٩ وكان ذلك نهاية الطريق الشديد الانحدار الذى كانت الدول تسير فيه سراعا قبل ذلك ببضع سنوات . وقد كانت حرباً ميكانيكية بكل ماتدل هليه العبارة من معنى خطير . والنتيجة المترتبة على هذه الظاهرة التي هى وليدة التقدم الفنى ، أن تعظم أهمية زيت البترول الى حد لم تبلغه من قبل فى تاريخ الحرب التى بليت بها الإنسانية . ولهذا نجد كلا من الطرفين المتحاربين يوجه أقصى مالديه من جهد فى سبيل إدراك هدفين ، دفاعى وهجومى . فمن حيث الدفاع حرص كل طرف أن يقوى مركزه على احتمال وطأة القتال وذلك بالعمل على زيادة إنتاجه من البترول ، وضمان السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على موارده ومنابعه وذلك فى يسر وسهولة . أما من جهة الهجوم فقد كانت الغاية شل أداة الخصم الحربية وتحطيم مقاومته عن طريق تدمير آبار البترول ومعامله ما أمكن ذلك ، ومنع الواردات الآتية من البلدان الواقعة فيما وراء البحار .

مرج موقف دولتى المحور الاوربيتين

كانت ألمانيا وايطاليا تستعدان للصراع الذى لابد من نشوبه فى يوم من الأيام ، ولهذا السبب عملتا على الاكثار من انتاج البترول الطبيعى والصناعى فى بلادهما اذا ماتوافرت منابعه ووسائله ، وعنيتا أيضا باستيراد واختزان المقادير الكبيرة منه . غير أن ايطاليا أسرفت فى احتياطيها المخزون بسبب الحرب التى شنتها فى سبيل تحقيق أطماعها الاستعمارية فى الحبشة ، ولهذا لما بدأت الحرب فى أوربا كان موقف ايطاليا ضعيفا وبدا عجزها بعد وقت وجيز عن الإستمرار في حرب طويلة الأمد . وساء

موقف ألمانيا كذلك لأن اتساع نطاق ميدان القتال ألقى عليها أعباء كثيرة . بحيث وصل استهلاكها من البترول للقتال والاستعمالات المدنية أكثر من ضعف ما كان عليه قبل الحرب . وفضلا عن هذا فإن الحصار البحرى العنيف الذى فرضه عليها الأسطول البريطانى جعل من أشق الأمور عليها أن تحصل على البترول من البلاد الأمريكية ومن القارات الأخرى . وجاءت الحرب مع روسيا ضغطا قويا على موارد ألمانيا المحدودة . وأخيراً اشتركت الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء فاستحال استيراد أى مقدار مهما كان بسيطا من خارج القارة الأوربية .

دولنا المحور تواجه هذا الموقف

قلنا إن سياسة ألمانيا اتجهت إلى تنمية موارد البترول الموجودة فى بعض أجزائها ، وقد عملت نفس الشىء فى آبار غربى المجر والنمسا ، بحيث يقدر أن الدولة الأخيرة كانت تمدها بمليون طن سنوياً خلال سنوات الحرب .

واستفادت ألمانيا كذلك من حقول البترول فى غاليسيا البولندية ، وكذلك حصلت على مقادير كبيرة استطاعت الوصول إلى مخازنها فى الدول الأوربية التى اجتاحتها كالأراضى الواطئة وفرنسا ، وبرغم ما قام به المغلوبون من بعض أعمال التدمير وإشعال النار فى المخزون من الزيت .

ووجهت إيطاليا همها إلى استثمار آبار ألبانيا وبعض مناطق اليونان وذلك بعد احتلال البلد الأخير ، وإن كان الإنتاج من كليهما قليلا ، ولا يسد جانباً كافياً من حاجة أداة الحرب الإيطالية . غير أن أعظم كسب حققته ألمانيا كان عن طريق السيطرة على آبار البترول الرومانية ، ذلك أنها ضمنت موارد كبيرة حيث أن إنتاج رومانيا من البترول الخام بلغ ٦٫٢٣٩٫٠٠٠ طن سنة ١٩٣٩ [١] .

وأخيراً عمدت ألمانيا النازية إلى اجتياح روسيا على أمل وضع اليد على آبار البترول فيها ، إلى جانب أسباب أخرى ، ولم يكن الأمر سهلا لأن الآبار الرئيسية موجودة عند بحر قزوين وفى إقليم القوقاز .

---

(١) كتاب الاحصاء السنوى لعصبة الأمم ١٩٣٩ / ٤٠ ص ١٣١

أما من جهة استنباط البترول الصناعى فقد تقدمت هذه الصناعة فى ألمانيا تقدماً رائعاً خلال الحرب فكثرت مصانعه إلى حد كبير ، بحيث أصبح الإنتاج منه على ما نعتقد كثير من المصادر ، يقرب من ستة ملايين طن فى العام الواحد بعد أن كان حوالى المليون قبل الحرب .

غير أن الحرب لم تنته فى عام أو عامين كما قدر أو آمل زعماء الفاشية وأتباعها وإنما دامت زمناً طويلا ، وانتشرت ميادين القتال وتشعبت فى البر والبحر والجو ، وزادت الأعباء الألمة الملقاة على عاتق أداة الحرب الألمانية . وإزاء هذه الظروف بدأت النازية تشعر بثقل الحرب وشدة وطأتها ، وبدا بوضوح كبير الخطر الشديد الناجم من فقرها فى البترول وعجزها عن السيطرة على منابعه الغنية ، والواقع أنه برغم المزايا التى حققتها ألمانيا كما أشرنا إلى ذلك فى الفقرة السابقة ، أخذ الخطر يشتد يوماً بعد يوم .

ولا بد أن القارىء قد لاحظ من متابعة بلاغات الحلفاء الحربية منذ بداية الحرب أنه لا يكاد يخلو بلاغ من ذكر تدمير مخازن البترول ومصانعه ، والحقيقة أن الحلفاء وجهوا أقصى همهم إلى الإغارة على مصانع البترول الصناعى التى كانت تمد ألمانيا بقدر كبير من حاجياتها ، ولقد أصابوا فى إدراك هذا الهدف توفيقاً عظيما ، وبخاصة بعد انتزاعهم سيادة الجو من أعدائهم ، وبعد الغارات الاكتساحية الشاملة بآلاف الطائرات ليلا ونهاراً ابتداء من عام ١٩٤٤ ، مما أقنع زعماء الهتلرية يوماً بعد آخر بأن مصيرهم أصبح محتوما ، وأنهم خسروا المعركة وإن تأخر يوم الاعتراف بالحقيقة الملموسة الواقعة .

ولما انحازت رومانيا إلى المحور علنا واشتركت فى الهجوم على الروسيا تعرضت آبار الزيت فيها ومعامل تكريره وعربات نقله وأماكن خزنه إلى غارات عنيفة متصلة شنتها الطائرات السوفيتية بنجاح كبير . وفضلا عن هذا فإن اشتراك رومانيا جعل جيوشها تعتمد اعتماداً كبيراً فى مواصلة القتال على موارد بلادها وإنتاجها من البترول .

بترول الشرق الاوسط

كان من الطبيعى وألمانيا فى خطر من أن تتوقف عملياتها الحربية فى أية لحظة أوتعجز بالنسبة إلى أعدائها المسيطرين على الأغلبية الساحقة من موارد البترول أن تتطلع إلى الشرق الأوسط ، وأن يرنو هتلر بأبصاره إلى موارد هذا الإقليم الوفيرة ، وبخاصة فى إيران والعراق ، ولزيت إيران أهمية خاصة إذ يشمل نسبة كبيرة من البنزين .

وكانت ألمانيا تأمل من وراء الحملة على الروسيا ، إلى جانب أغراض اقتصادية وعسكرية أخرى ، أن تبلغ جيوشها فى فترة وجيزة منطقة بحر قزوين والقوقاز ، وأن تدخل الأراضى الإيرانية فتواصل زحفها صوب الجنوب وبذلك تستولى على الآبار والمنشئات والأنابيب التى تملكها شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية أو على الأقل يصبح فى مكنتها حرمان عدوتها انجلترا من هذا المورد الهام اللازم لسيادتها فى المحيط الهندى ولمركزها الحربى فى العراق وما جاوره .

وكانت ألمانيا تعتمد على الدعاية الواسعة التى قام بها وكلاؤها بجد ونشاط بحيث وصل الأمر بالحلفاء إلى اتهام الشاه رضا بهلوى بمعالأة الألمان والميل إليهم ، ونرى أن على التاريخ بأسانيده ووثائقه أن يثبت صحة هذا الاتهام لأننا نعتقد أن التهم التى توجه فى أوقات الحروب تحتاج إلى قدر كبير من التأييد . وفى هذه الحالة بالذات كان لابد من التماس عذر للتدخل وعزل الإمبراطور .

كانت الخطة الألمانية بديعة على الورق ، ولكن القول شىء والتنفيذ شىء آخر ذلك أن الروسيا الاشتراكية صمدت أمام جحافل الألمان ، ولم تتحطم حسب المنتظر . لقد وقفت حاجزاً منيعا ضد الفاشية التى حفرت قبرها بيدها عند ستالنجراد وعجزت عن السيطرة على بترول القوقاز ، وانتهى الأمر بردها على أعقابها ، وقد منيت بهزيمة أشبه بما أصاب نابليون من اندحار فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر . وإلى جانب هذا لم يقف الحلفاء ساكتين أوعاجزين ؛ بل نراهم قد أسرعوا بالعمل ، فزحفت الجيوش الانجليزية والروسية واحتلت الأراضى الإيرانية وهى طريق الإمدادات إلى روسيا ، والتى تضم موارد البترول ، وهى العنصر ذوالأهمية الكبيرة فى صراع الحياة والموت هذا .

ولم يمض قليل على الاحتلال حتى أرغم الإمبراطور على التنازل عن عرشه ، وهكذا انهارت آمال الفاشية وتبددت هباء ، وصار الوصول إلى البترول الإيرانى فى عداد المستحيلات ، وكسب الحلفاء هذه المعركة ، ووضع مسمار جديد فى نعش الرأسمالية النازية .

الطمع فى موارد العراق

ويبدو أن الألمان كانوا يعلقون أكبر الآمال على العراق وموارده الكبيرة من البترول ، وخيل إليهم أن الوصول إليها في حكم الميسور والمستطاع ، لأن الأمور فى ظاهرها كانت مواتية لهم إلى حد ما . فبعد أن سلمت فرنسا على أثر انهيار قواتها المحاربة ، ظلت الإدارة الفرنسية فى سوريا ولبنان خاضعة لسلطان حكومة فيشى العاجزة كتلك الحكومة الشبيه موقفها أمام الفاشية بموقف الزوج الضعيف أمام زوجته القوية الإرادة ذات السيطرة . وأخذت البعثات المحورية تتدفق سراً وعلانية على البلدين الشرقيين لدراسة مواقع المطارات وبحث الاحتمالات التى تتمخض عنها الأيام . والمعلوم أن بترول العراق ينقل جانب منه إلى طرابلس الواقعة فى المنطقة الخاضعة لسلطان فرنسا .

وزادت آمال الألمان ارتفاعاً بعد أن استولوا على اليونان وطردوا الإنجليز من جزيرة كريت . وإذ سيطر المحور على البلقان صار هناك طريق مباشر إلى آسيا تسيطر عليه تركيا ، وهذه — كما خيل لدول المحور — من الممكن اجتذابها بالوعد أو الوعيد .

والعراق نفسه كان عرضة للقلاقل السياسية ، وروح العداء للانجليز فيه شديدة ، وانتهى الأمر بثورة رشيد عالى الكيلانى مما جعل موقف انجلترا فى هذه المنطقة محفوفاً بالخطر ، ولو قدر لهذه الحركة النجاح لربما وجدت ألمانيا تكأة تستند إليها فى تحقيق أطماعها .

وفضلا عن هذا كانت الجيوش المحورية معسكرة فى شمال القارة الإفريقية على مقربة من مصر ، بل ووصل الأمر فى أوائل صيف سنة ١٩٤٢ أن أصبح هذا البلد الأخير قاب قوسين أو أدنى من السقوط فى أيدى الفاشية .

ولو أن هذا الحادث وقع فمن المؤكد أن الجيوش الألمانية والإيطالية كانت تسرع بمطاردة أعدائها إلى فلسطين وسوريا مما يجعل الوصول إلى بترول العراق ممكناً . وأكثر من هذا فإن الأسطول الإنجليزى كان يفقد فى هذه الحالة القواعد التى يستند إليها فى شرقى البحر المتوسط . هذه كلها فروض لوقدر لها أن تصبح حقائق مادية لأصبحت موارد الشرق الأسط من البترول تحت رحمة ألمانيا .

ولكن هذه الأحلام تبددت فى يقظة الحقيقة . فأولا زحفت الجيوش الإنجليزية مع القوات الفرنسية التابعة لديجول على سوريا ولبنان وتمكنت من انتزاع البلدين من قبضة أتباع حكومة فيشى وبهذا سد ذلك الطريق أمام الألمان .

وعلاوة على هذا فإن معمل التكرير فى طرابلس أصيب بخسائر فادحة نتيجة انفجار لم يعرف سببه بعد ، وحتى لولم يحدث ذلك فما كان هناك نفع من المعمل لأن شركة بترول العراق عمدت بعد تسليم فرنسا إلى منع انسياب البترول فى فرع خط الأنابيب الممتد إلى طرابلس .

أما ثورة رشيد عالى الكيلانى فما لبثت الجيوش الإنجليزية أن أخمدتها وغادر مثير الحركة البلاد وبهذا اطمأنت انجلترا إلى موقف ذلك البلد وتمكنت بطريقة فعالة من حماية آبار البترول ومعامل تكريره والأنابيب التي تنقله إلى ساحل البحر المتوسط . ومن ناحية تركيا فإن هذه الدولة حافظت على حيادها بين الطرفين المتحاربين ولم تخضع للضغط النازى ورفضت كافة عروضه وسرى الاعتقاد بأنها ستقاوم أية محاولة لاجتياز أراضيها على غير رضاء منها ، وهكذا سد السبيل أمام الألمان إلى العراق عبر الأراضي التركية .

أما الحملة فى شمالى إفريقية فقد تراوحت بين البأس والأمل فترات . فوجه الحلفاء همهم إلى قطع الاتصال بينها وبين أوربا ، وبذلوا غاية جهدهم فى إغراق السفن الناقلة للبترول . وأخيراً عجز روميل بجحافله عن اختراق خط العلمين وأرغم على الوقوف هناك زمناً إلى أن اضطر إلى الفرار سراعاً صوب تونس ، وهناك سلمت جيوش المحور وبخاصة بعدأن استطاع الأمريكيون النزول فى هذا الميدان . وهكذا تبدد الأمل فى اجتياح الشرق الأدنى عن طريق مصر .

هذه كلها ضربات كيلت لبلدان المحور التى رأت أطماعها فى الاستيلاء على بترول

الشرق الأوسط سرابا خادعا لم يلبث أن انكشف أمره وبانت حقيقة أساسه الواهى . وكانت النتيجة المترتبة على هذا كله أن تضاءلت موارد ألمانيا من الزيت وتضعضعت أداة الحرب بها ، ووصل الأمر إلى أن طائراتها لم تكن لتجد الوقود اللازم لطيرانها ، لا للهجوم على الأعداء فحسب ، بل وللدفاع عن أرض الوطن الذى كثيراً ماتباهى جورنج وسواه بمناعته واستحالة الهجوم عليه من الجو .

صعوبة الاستفادة من بترول الشرق الاوسط

ومع هذا ، لنفرض جدلا أن دول المحور تمكنت من أن تصل إلى بلدان الشرق الأوسط فهل كان فى مستطاعها فى هذه الحالة أن تستفيد حقا من حقول البترول الغنية فى هذا الإقليم الحيوى ؟ نشك فى هذا إلى حد بعيد إذ من المحقق أن الحلفاء ما كانوا يغادرون هذه المناطق ويتركونها سليمة ، بل لابد أنهم كانوا يلجأون إلى تطبيق سياسة « حرق الأرض » التى اتبعوها بدقة فى بورما أمام الجيوش اليابانية ، وحذقها الروس وهم يتقهقرون أمام الزحف الألمانى .

ومن المؤكد أن الألمان كانوا ينتهون إلى البترول فيجدون آلاته قد نزعت ومعامل تكريره قد دمرت ، وأنابيب نقله قد حطمت أو نقلت من أماكنها ولاشك أن البترول لاقيمة له بغير معامل التكرير وأنابيب النقل إلى الموانى التي يمكن منها حمله إلى مختلف ميادين القتال . وفى حالة إيران بصفة خاصة هناك صعوبة مادية قوية وهى عدم وجود أنابيب لنقل البترول إلى الشمال .

وعلى ذلك كانت ألمانيا تلقى عناء كبيراً فى إصلاح مافسد وهى عملية تستغرق وقتا طويلا ، والدليل على ذلك أنهم لم يتمكنوا إلا قليلا جداً من الانتفاع بآبار البترول التى استطاعوا وضع اليد عليها فى بعض أجزاء الروسيا التى احتلوها .

وحتى فى حالة إعداد الآلات اللازمة لاستخراج الزيت تنشأ عقبة التكرير . بل وإذا ما أمكن التغلب على الصعوبة الأخيرة نشأت أخرى أشد تعقيداً وهى طريقة النقل . أما براً فلا بد من آلاف العربات الحديدية المعدة لهذا الغرض وهو مالم يكن متوافراً لدى ألمانيا ، وأما بطريق البحر فهو مستحيل قطعا لأن السيادة فى الخليج الفارسى والمحيط الهندى للبحريات المتحالفة ، وعلى ذلك إذا أمكن لألمانيا تدبير بعض

السفن من ناقلات الزيت على أن تخرج بحمولتها بحراً حتى تصل إلى البحر المتوسط فإنها كانت تتعرض قطعاً لهجوم الأسطول البريطانى عليها وتدميرها وإغراقها وبخاصة لأن مفتاح البحر الأحمر الجنوبى وهو عدن واقع تحت سيطرة الإنجليز الذين أحكموا هذه السيطرة بعد أن نجحوا فى إخراج الإيطاليين من الحبشة ومستعمراتهم فى شرقى إفريقية .

من هذا الذى أوردناه نرى أنه برغم أهمية بترول الشرق الأوسط لدول المحور فإن الصعوبات فى سبيل الوصول إليه كانت شديدة لايسهل التغلب عليها . وهى صعوبات مادية وجغرافية وعسكرية ، وكلها حالت بين النازية ووضع اليد على هذه المنابع الغنية ، وجعلت هزيمتها أمراً مؤكداً ما دامت عاجزة عن إيجاد ماء الحياة لأداتها الحربية .

موقف الحلفاء

أما الحلفاء فكان مركزهم من هذه الناحية ممتازاً بالنسبة إلى الألمان وحلفائهم . حقيقة عمدت الغواصات والطائرات المحورية إلى مهاجمة السفن المتحالفة من ناقلات البترول وإغراقها ، وكذلك وضعت ألمانيا يدها على آبار رومانيا وحالت بين الإنجليز والاستفادة منها .

وفى الشرق الأقصى تمكن اليابانيون فى وقت قصير من إخراج الإنجليز والهولنديين من جزر الهند الشرقية والملايو وبورما ، وهى جهات ذات موارد بترولية واسعة تستغلها شركات شل وتوابعها وبورما .

ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن الحلفاء كانوا متفوقين فى البحر وانتاج السفن ، وازداد التفوق باطراد مما جعل من الميسور تعويض النقص الناجم من اغراق السفن بفعل العدو . وفضلا عن هذا وخاصة بعد دخول الولايات المتحدة الى الميدان كان الحلفاء يسيطرون على أغنى مناطق البترول وهى القارة الأمريكية وبلدان الشرق الأوسط ، وهى المناطق التى تنتج الجانب الأغلب من البترول بالعالم كما يتضح من الإحصائيات التى سبق ايرادها . وثمت أمر له أهميته القصوى فى هذا الصدد وهو أن هذه الجهات الغنية ظلت بعيدة عن متناول العدو وطائراته ، وبهذا كانت فى مأمن

من أن تمتد إليها يد التدمير ، أو التعطيل على أقل تقدير . ويمكن إدراك قيمة هذه الميزة إذا ذكرنا مدى التخريب الواسع النطاق الذى تعرضت له آبار البترول ومصانعه ومستودعاته وناقلاته براً وبحراً فى البلاد التابعة أو الخاضعة للمحور .

وفضلا عن هذا عملت الولايات المتحدة على زيادة إنتاجها لمواجهة المطالب الحربية فى مختلف الميادين ، وتوصل الخبراء إلى كشف واستثمار عدد كبير من الآبار الجديدة . وحتى الروسيا التى عانت الأمرين واجتاح العدو أرضها وأنزل بها أكبر الضربات ، استمرت محتفظة ببترول باكو والقوقاز ولذا لم تعجز عن مواصلة القتال ، وذلك بالإضافة إلى مقادير البترول الوفيرة التى كانت ترسل إليها من جانب حلفائها .

أهمية الشرق الاوسط فى احراز النصر

لقد لعب الشرق الأوسط دوراً بالغ الأهمية فى إحراز النصر الذى حققه الحلفاء فهؤلاء احتفظوا ببترول إيران والبحرين والكويت والعراق ومصر . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إنهم بذلوا غاية جهدهم فى زيادة طاقة هذه المناطق على إنتاج البترول .

وبهذا البترول الوفير أمكن تزويد القوات البرية والبحرية المحاربة فى الشرق الأقصى بعد أن حرمت من موارد ذلك الإقليم من آسيا وهكذا استطاع الأسطول البريطانى أن يحتفظ بمكانته وأن يدافع عن الهند وأن يحمى الطريق فى المحيط الهندى وأن ينقلب هو وأساطيل الحلفاء من الدفاع إلى الهجوم . ولولا بترول الشرق الأوسط لأصيبت الأعمال الحربية فى البحر المتوسط وشمالى إفريقية بضربة شديدة ولكان أمل المحور فى النصر أكبر .

والواقع أننا لانعدو الحق إذا قررنا أن الحلفاء طافوا على بحر من زيت الشرق الأوسط نحو النصر الذى أحرزوه .

الفصل الثالث عشر

صراع حول بترول شمال ايران

فى فترة مابين الحربين

تحدثنا فى فصول سابقة عن الامتياز الذى منح لرأس المال البريطانى بشأن استنباط البترول الإيرانى ، ولكنه لم يشمل أقاليم اذربيجان وجيلان ومازاندران واستراباد وخراسان ، أي الأقاليم الشمالية التى جعلت منها تقاليد الصراع الدولى منطقة نفوذ لروسيا القيصرية .

غير أنه فى عام ١٩١٦ منح امتياز فى هـذه المناطق الشمالية لرجل روسى يدعى اكاكى خشتاريا Akakiy Khoshtaria ، وهو امتياز يستند إلى منحة من جانب الشاه مظفر الدين ويرجع تاريخها إلى عام ١٨٩٦ . إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون دخول هذا الامتياز فى دور التنفيذ ، وفى عام ١٩٢٠ اشترته شركة الأنجلو إيرانيان لقاء مبلغ قدره ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى ، وتكونت من أجله « شركة بترول شمال فارس »(١) .

كان هـذا العمل فوزاً للمصالح البترولية البريطانية ، ولكنه أثار السخط من جوانب متعددة ، فالروسيا السوفيتية رأت فيه وسيلة لتسرب النفوذ البريطانى ولو بطريق غير مباشر إلى منطقة نفوذها التقليدية ، والشركات الأمريكية كانت تطمع فى الاستفادة من هذه الأقاليم الشمالية ، والحكومة الإيرانية خشيت أن يترتب على الأمر وقوع أعظم الموارد الطبيعية بالبلاد فى أيدى أجنبية . ولهذا السبب ، وخوفا من إغضاب الروس ، أعلنت الحكومة الإيرانية عدم شرعية الامتياز والمنحة ولأن

---

(١) The North Persian Oil Company

الأسرة الحاكمة حين إعطاء المنحة كانت تبدد ثروة البلاد وإذن فأعمالها غير ملزمة . وأكثر من هذا فمعاهدة سنة ١٩٢١ مع الروسيا نصت على إلغاء كافة الامتيازات التى سبق منحها لهذه الدولة ورعاياها . واعترضت شركة الأنجلو إيرانيان على اعتبار أن مالك الامتياز من رعايا جمهورية جورجيا الحرة ، ولكن المسألة زادت تعقيداً حين اجتاحت الجيوش السوفيتية هذه الجمهورية عام ١٩٢١ ، مما أضعف مركز الشركة البريطانية .

وقامت الحكومة الإيرانية من جانبها بإجراء مفاوضات مع شركة ستاندارد أويل الأمريكية ووافق « المجلس » (البرلمان الإيرانى) على منح الأخيرة امتيازاً لمدة خمسين سنة ، وذلك فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ . ونص العقد على أن تحصل الحكومة الايرانية على ٥٠ ٪ من الزيت الذى يجرى إنتاجه ، كما أنه لا يجوز التنازل عن الامتياز لأى طرف ثالث ، بل إن انضمام أى رأسمالى إلى الشركة يستدعى موافقة المجلس وإلا عد الامتياز لاغيا .

وهنا احتجت الحكومة البريطانية باسم امتياز شركة الأنجلو إيرانيان ، وردت الحكومة الأمريكية على ذلك مستندة إلى مبدأ «الباب المفتوح» الذى يتيح لمختلف المصالح المالية الأجنبية أن تسعى إلى العمل ومزاولة نشاطها فى البلاد الإيرانية . وأخيراً اتفق الطرفان الأمريكى والبريطانى على اقتسام الامتياز مناصفة ، ويبدو أن السبب الذى حمل الأمريكيين على الرضوخ ما للشركة الإنجليزية الكبرى من احتكار نقل البترول فى منطقة امتيازها . إلا أن الحكومة السوفيتية أعلنت معارضتها وعزمها على مقاومة هذا الاجراء ، مما اضطر الحكومة الإيرانية إلى قطع المفاوضات .

ولم يمض وقت حتى عادت الحكومة الإيرانية تواصل الموضوع من جديد ، ومع شركة سنكلير الأمريكية هذه المرة Sinclair Consolidated Oil Corporation. وأقر المجلس الامتياز فى يونيه سنة ١٩٢٣ ، معلناً فى الوقت ذاته بطلان أية امتيازات أو حقوق أخرى فى الأقاليم الشمالية من البلاد . وكانت الظروف مواتية للشركة الأمريكية إذ سبق لها أن حصلت على امتياز باستنباط البترول من جزيرة سخالين ، كما أنها أخذت تفاوض الحكومة السوفيتية بشأن السماح بنقل البترول الإيرانى الذي تنتجه عن طريق خط الأنابيب الروسى الممتد من باكو إلى باطوم ، مقابل أن تشترى

الشركة من البترول الروسى كمية تعادل ما تنتجه من البترول الإيرانى أوأكثر منه .

ولكن سرعان ماوقعت أحداث مفاجئة في إيران ، إذ فى اليوم الذى صادق فيه البرلمان الإيرانى على الامتياز شبت النار فى مبناه ، ثم أعقب ذلك اغتيال نائب قنصل الولايات المتحدة فى العاصمة . وإزاء هذا التقلبات قطعت الشركة المفاوضات التى كان لا بد من اجرائها لتحديد التفاصيل المتعلقة بالامتياز .

* * *

توقفت المحاولات والجهود المبذولة بشأن بترول القسم الشمالى من إيران ، ولكن فى ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ وافق البرلمان على منح امتياز فى منطقة خراسان لشركة أمريكية (١) ، كما نالت شركة أخرى متصلة بها وهى شركة الأنابيب الإيرانية Iranian Pipe-Line Company امتيازاً بإنشاء أنابيب فى البلاد .

غير أن هذا الامتياز الجديد لم يقدر له النضوج إذ تنازلت عنه الشركة ذاتها ، بسبب اضطراب الأحوال الدولية فى ذلك الحين ، كما أنه لا بد من نقل البترول من شمال البلاد إلى جنوبها مما يكلف نفقات طائلة لا تجعل العملية مجزية .

وبهذا تنتهى قصة السعى إلى نيل حقوق استنباط البترول فى شمال إيران ، وهى قصة توضح لنا الصراع بين المصالح الأجنبية ، وتضارب مصالح الدول الثلاث وهى الروسيا وانجلترا والولايات المتحدة فى هذه البقعة الحساسة من العالم .

ولا يسعنا أن ندع هذا الفصل دون أن نشير إلى امتياز ، وإن كان أقل شأناً . ففى عام ١٨٧٨ منح الشاه ناصر الدين امتيازاً لأحد رعاياه ، وهو الحاج على أكبر أمين امتيازاً باستنباط البترول فى سمنان الواقعة إلى الشرق من العاصمة ، وتأيد الامتياز فى سنة ١٩٢٤ .

وسرعان ما ادعت شركة الأنجلو إيرانيان أنه داخل فى نطاق امتيازها، وعارضت

---

(١) Amiranian Oil Company وتملكها The Seabourd Oil Company of Delaware

الحكومة الإيرانية وأيدها الروس الذين سبق أن اشتروا نصيباً من الامتياز من صاحبه ، وتأسست شركة « إيرانية » Kavir Khurian, عام ١٩٢٥ برأس مال قدره ٥٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ ريال مقسمة إلى ١٠٠٫٠٠٠ سهم ، تملك الحكومة السوفيتية ٦٥ ٪ منها .

وفى سنة ١٩٢٦ سمح لرأس المال الفرنسى بالاشتراك ، وتألفت « نقابة إيرانية ـ فرنسية » للقيام بعمليات البحث عن البترول واستنباطه (١).

---

(١) راجع بشأن هذا الفصل كتاب :
«Russia and the West in Iran (1918—1948) by George Lenczowski, p. 76 and after.

obeikandl.com

الفصل الرابع عشر

الحرب العالمية الثانية

وسياسة الروسيا نحو البترول الايرانى

صناعة الزيت فى الروسيا حتى نشوب ثورة أكتوبر[1]

صناعة الزيت فى الروسيا قريبة العهد إذ لاتمتد إلى أبعد من أوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر . ويرجع الفضل فى قيامها إلى جهود آل نوبل المعروفين فى صناعة المفرقعات . فقد شاهد هؤلاء وفرة منابع البترول الروسية فاعتزموا استغلالها ، ولذا أسسوا شركة فى عام ١٨٧٦ نجحت نجاحاً كبيراً مطرداً بحيث زاد رأس مالها إلى ثلاثين مليون روبلا وأصبحت تسيطر على مايعادل ١٤٪ من إنتاج البلاد كلها من البترول . وكانت شركة نوبل مثلا يحتذى من جانب غيرها سواء من حيث استخدامها أدق وأحدث الأساليب العلمية والفنية ، أو من حيث عنايتها الكبيرة بمن فى خدمتها من العمال والموظفين حتى تنال رضاءهم وتكسب إقبالهم على العمل . وهى أول شركة مدت أنبوبة زيت فى إقليم القوقاز ، وأنشأت عربات حديدية خاصة بنقل البترول . والحقيقة أن صناعة الزيت بالروسيا كانت تشكو كثيراً من الصعاب التى تلقاها من ناحية النقل لأن إقليم القوقاز جبلى وعر ، كما أن الآبار فى منطقة باكو عند بحر الخزر ، وهو بحر مغلق لا اتصال بينه وبين البحار الأخرى . وقد عملت الحكومة الروسية على تذليل هذه العقبة الكبرى بمد خط من الأنابيب من باكو إلى باطوم على البحر الأسود ولكن لم ينته العمل إلا فى سنة ١٩٠٦ .

---

(١) راجع فى هذه الناحية الفصل الرابع من كتاب اطون موهر (حرب الزيت) ص٦٠ـ٦٧

وكان اعتماد الإنتاج الروسي في الغالب على الاستهلاك المحلى أكثر منه على الأسواق الخارجية ، ولهذه الظاهرة أسباب متنوعة . فقد درجت السفن البخارية التى تمخر بحر قزوين وكذلك خطوط حديدية كثيرة على اتخاذ الوقود لآلاتها من المازوت ، وكذلك لجأت مصانع كثيرة فى مختلف أنحاء البلاد إلى وقود الزيت . كما أن الإنارة بمصباح الريت أخذت تنتشر انتشاراً واسعاً وفى هذا سوق كبيرة لصناعة الزيت . وهكذا كانت الصادرات من البترول ضئيلة المقدار بل إنها كادت تنعدم تماماً قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى . والحقيقة كذلك أن الروسيا كانت عاجزة عن المنافسة إزاء الشركات الاحتكارية الكبرى فى الخارج وخاصة ستاندارد ورويال دتش شل وهما شركتان لهما رأس مال ضخم وأكثر استعداداً فى وسائط النقل إلى الأسواق البعيدة فى مختلف أرجاء العالم .

وأكثر من هذا فإن الزيت الأجنبى كان ينافس الروسى فى الأسواق المحلية ذاتها ، ذلك أن صعوبة نقل البترول الروسى من المناطق الجنوبية إلى الشمالية من البلاد كانت عاملا حاسماً فى ارتفاع ثمنه بالنسبة إلى ما كانت تورده الشركات الأجنبية . وثمت ميزة للاخيرة وهى ما كانت تملكه من معامل تكرير حديثة تستطيع استخراج ٧٥٪ من زيت الانارة من البترول الخام بينما كانت النسبة حوالى ٣٣٪ في حالة المعامل الروسية وهذه كلها ظروف تساعد على تقليل نفقات الشركات الأمريكية وغيرها .

ومن الأمور التى تميزت بها صناعة الزيت الروسية إشراف الحكومة الشديد عليها . ففى بادىء الأمر كانت آبار الزيت بالقوقاز ملكا للدولة ، ولكنها أخذت تبيع جانباً كبيراً منها إلى الشركات والهيئات المالية بالمزاد ، أو تؤجرها لمن يدفع أكبر مبلغ . وفى هذه الحالات كانت تشترط تسليم ٤٠٪ من المقادير التى تستخرجها الشركات ، وكذلك كانت الحكومة تعين لجنة لتقرير مقدار البترول الذى يخصص لكل جهة مع مراعاة القوى المائية ومقادير الفحم فى هذه الجهة . أما البيع فلم يكن يتم مباشرة بين المنتجين والمستهلكين ، بل كان يباع من صهاريج أنشأتها الحكومة وجعلتها تحت إشرافها ورقابتها .

وكان معظم صناعة الزيت فى العهد القيصرى موضع الاستغلال من جانب رأس المال الأجنبى ممثلا فى جماعة نوبل وآل روتشيلد . وكان للاخيرين وهم من

أكبر اليهود الماليين ، شركتان عظيمتان وهما « الشركة التجارية والصناعية لنفط بحر قزوين والبحر الأسود » و« شركة المازوت » وقد استحوذت عليهما (١٩١٢) شركة شل للنقل والاتجار . وكان لرأس المال البريطاني نصيب هام في استغلال البترول الروسي إذ بلغ أربعين مليون روبلا ذهبية .

وكان إنتاج البلاد من البترول يمثل حوالى ٥٥ ٪ من الإنتاج العالمي وذلك سنة ١٩٠١ ، ولكن هبطت هذه النسبة إلى ٢٠ ٪ سنة ١٩١٤ . وليست هذه الظاهرة راجعة إلى تضاؤل الإنتاج ، بل إلى زيادته في العالم .

تقدم صناعة البترول في روسيا بعد الحرب العالمية الاولى

وجهت الحكومة السوفيتية أقصى عنايتها إلى تنمية مصادر القوة من استخراج فحم وتوليد كهرباء واستنباط زيت ، لأن هذا في نظرها ـ وهو صحيح تمام الصحة ـ الأساس الذي لابد من وضعه ودعمه قبل أن تضمن النجاح لسياستها القائمة على تصنيع البلاد ، وتحويل الزراعة إلى الناحية الآلية .

وكان من الطبيعي في هذه الحالة أن تبذل جهود كبيرة لاستغلال موارد البترول وإلى أقصى الحدود التي تسمح بها ظروف الوقت والجهد والمال والتقدم الفني . ولعل أعظم ما يثير الإعجاب ويلفت النظر في سياسة الروس حسن استغلالهم للأساليب العلمية الرشيدة rationalisation في كل ما يتصل بصناعة الزيت من كشف عن موارده واستخراج وتكرير ونقل لها .

بهذه الأساليب زاد ما تغله الآبار القديمة الموجودة من قبل عهد الثورة ، كما فتحت آبار غنية جديدة في إقليم القوقاز . ولم يقف الأمر عند حد العناية بهذا الإقليم بل أمكن استنباط الزيت من جهتي التركمان والقرغيز .

غير أن أعظم الأعمال التي تمت هي الدراسات العميقة المتواصلة التي قام بها علماء الروس والتي أسفرت عن كشف مورد غني بإنتاجه الحالي واحتياطيه في مستقبل الأيام ، وموضع الآبار الجديدة في منطقة تمتد من نهر الفولجا حتى جبال الأورال ، وقد بلغ من أهميتها أن أصبح يطلق عليها اسم « باكو الثانية » نظراً لأنها تغل

سبعة ملايين من الأطنان فى العام الواحد (١٩٣٩) بل ويقدر البعض من الخبراء أن هذه الجهة ستكون فى المستقبل أعظم أهمية من إقليم القوقاز الشهير .

ولا تزال منابع البترول فى منطقة باكو أعظم الموارد شأناً وفيها على مايقال نصف ما تضمه بطن الأرض فى بلاد الاتحاد السوفيتى . ويرسل جانب من إنتاجها إلى معامل التكرير بباطوم حيث يبدأ الإصدار ، ولكن القدر الأعظم يبعث به بطريق بحر قزوين ونهر الفولجا وفروعه إلى الأقاليم الصناعية بالروسيا ، وتلى باكو فى الأهمية من حيث الإنتاج منطقة جروزنى . غير أن أعظم الاحتياطى هو من جهة « باكو الثانية » التى أشرنا إليها آنفاً . وقد كان من أثر هذه الجهود أن تزايد الإنتاج الروسي من ٩٫٢٥ مليون طن سنة ١٩١٣ إلى ٣٠ مليوناً سنة ١٩٤٠ .

وتحسنت وسائل تكرير الزيت على مقربة من الآبار كما هو الحال فى باكو وجروزنى وأمارفير ، أو فى موانى الإصدار كبلدة باطوم . ونورد الآن إحصاء عن إنتاج البترول فى عامى ١٩١٣ ، ١٩٣٨ ومنه نتبين مدى التقدم الذي أحرزته الصناعة فى خلال ربع قرن (١) .

---

(١) The U.S.S.R (A, Geographical Survey) by James S. Gregory and D. W. Shave (1945) p.p. 232—233.

(١) إنتاج الزيت والغاز (بألوف الأطنان)

الإقليم	سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٨
الاتحاد السوفيتي	٩٢٣٤ر١	٣٢٢٣٠ر٨
باكو	٧٦٦٩ر١	٢٣٩٨٠
جروزنى	١٢٠٨ر٢	٢٧٦٣ر٦
منطقة الفولجا ـ الأورال	—	١٢٩٨ر٤
كراسنودار	٨٦ر٨	٢٢٥٠ر٣
الشرق الأقصى	—	٣٦٠ر٩
التركمان	١٢٩ر٥	٤٣٦ر٧
أزبك	١٣ر٢	٢٢٥ر٣
تاوجيك	٩ر٧	
كازاخ	١١٧ر٦	٦٥٢

(٢) البترول الخام (النسب المئوية إلى الانتاج الكلى)

الإقليم	سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٨
القوقاز ـ بحر قزوين	٩٧ر١	٩٠
باكو الثانية	—	٤
الشرق الأقصى	—	١ر١
آسيا الوسطى وكازاخستان	٢ر٩	٤ر١

موجز العلاقات الاقتصادية بين روسيا وإيران (١٩٢١—١٩٣٩)

سبق أن أشرنا إلى الاتفاق الذى عقدته روسيا السوفيتية وإيران سنة ١٩٢١ وبمقتضاه تنازلت الأولى عما كان لها منذ العهد القيصرى من حقوق وامتيازات اقتصادية سواء أكانت للدولة الروسية أم لرعاياها ، وهكذا أعادت للقطر الشرقى ما كان له من طرق برية وحديدية ، وامتيازات باستنباط الزيت ، وخطوط تليفونية ، ومنشئات الموانى وغير ذلك كثير ، الأمر الذى جعل إيران تسترد سيادتها الإقتصادية والسياسية تماماً وبطريقة واقعية فى أنحائها الشمالية .

ولكن مقابل هذا تعهدت الدولة الإيرانية ألا تتنازل عن الامتيازات الروسية لأى دولة أجنبية مطلقاً ، ومعنى هذا أن روسيا حرصت تمام الحرص على إبعاد أى نفوذ أجنبى اقتصادى عن شمالى إيران المتاخم لبلادها ، وهو احتياط يدل على بعد نظر من جانب السياسة الروسية .

غير أن التنازل الروسى المشار إليه استثنى مسألة صناعات الصيد على الساحل الإيرانى من بحر قزوين ، كما اشترط عقد اتفاق جمركى بين الدولتين . ودارت المفاوضات بعد ذلك بين الطرفين دون الوصول إلى نتيجة إيجابية ، وهنا لجأت الحكومة الروسية إلى أساليب الضغط الاقتصادى مستعينة بموقعها الجغرافى ومركزها الاقتصادى فقاطعت التجارة الإيرانية الأمر الذى سبب خسائر فادحة للزراع والتجار الإيرانيين لأن ٩٠ ٪ من صادرات إيران كانت وجهتها الروسيا . ولم تكتف بذلك بل إنها منعت إرسال البترول من باكو إلى جارتها الصغيرة ، وهذا العمل ضربة ألمت الوقع لأن صعوبة المواصلات إذ ذاك نحو الجنوب جعلت من الصعب الحصول على البترول من شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية .

لم يكن فى استطاعة ايران تحمل وطأة هذه الحرب الاقتصادية فاضطرت الي الرضوخ واتفق الطرفان سنة ١٩٢٧ [illegible] ارضاء المطالب الروسية، ولكن الحادث ترك أثراً سيئاً فى علاقات الدولتين فى المستقبل ولهذا هبطت التجارة بينهما فكانت ٣٥ مليون ريالا سنة ١٩٣٧ و ٢٤ مليوناً سنة ١٩٣٨ (وهذه الأرقام تشمل الصادرات

والواردات) . ومما يلاحظ أن العلاقات مع ألمانيا توثقت وعظم نفوذ الأخيرة فى إيران قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بسنوات ، فاستعان الشاه بالخبراء والفنيين والمهندسين الألمان وأرسل البعوث إلى بلادهم . وقد كان من أثر هذا أن شغلت ألمانيا المرتبة الثانية فى تجارة إيران إذ بلغت قيمتها ٣٤ مليونا سنة ١٩٣٨ .

الحرب العالمية الثانية واحتلال إيران

عظم النفوذ الألمانى فى إيران وبخاصة فيما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٤١ ولما هاجم هتلر الروسيا وتوغل فى أراضيها خشى الحلفاء سيادة النفوذ الألمانى المذكور وزادت مخاوفهم بسبب الحركات فى العراق ، وكان لابد من إرسال الإمداد إلى الروسيا ، ولهذا أسرعت الجيوش الإنجليزية والروسية إلى احتلال إيران ، فأقامت الأولى فى جنوب البلاد وعسكرت الثانية فى القسم الشمالى . ولكن تعهدت الدولتان بضمان سلامة إيران واستقلالها ، وسحب جيوشهما من بلادها فى ميعاد غايته ستة أشهر بعد انتهاء الحرب . وفى مؤتمر طهران المنعقد فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ ضمنت الولايات المتحدة استقلال ايران وصدر تصريح بذلك من الدول الثلاث وهى انجلترا والولايات المتحدة والروسيا(١) .

سباق على الامتياز

أشرنا فى الفصل السابق الى المحاولات الرامية الى استغلال البترول فى المناطق التى لم يشملها امتياز دارسى ، وكيف أنها لم تصل الى نتيجة ايجابية ، ولكن الحرب العالمية الثانية أدت الى عودة الصراع وبصورة عنيفة هذه المرة .

---

(١) The Governments of ... are at one with the Government of Iran in their desire for the maintenance of the independence, sovereignty end territorial integrity of Iran.

فى أواخر سنة ١٩٤٣ بعثت شركة شل البريطانية بمثل لها لاجراء المفاوضات بشأن امتياز بالنسبة للمنطقة الجنوبية .

وفى ربيع العام التالى وصل ممثلان آخران لشركتى سوكونى فاكوم وسنكلير الأمريكيتين. وسرعان ما برز الى الميدان عنصر لم يكن متوقعا ففى النصف الثانى من سبتمبر وصل الى العاصمة الايرانية المسيو سرجى كافتاتادزى Sergei I.Kavtatadze نائب قوميسير الشئون الخارجية فى الاتحاد السوفيتى على رأس بعثة كبيرة من الخبراء الدبلوماسيين والفنيين ، ولم يلبث أن عُلم أن حضوره كان بشأن البحث فى استغلال البترول فى منطقة سمنان(١) ، ولكن إن هى الا أيام قلائل حتى شاع أن الدبلوماسي السوفيتى جاء يسعى الى نيل امتياز باستنباط البترول فى المناطق الشمالية الخمس . وتباينت تفسيرات هذا العمل ، فزعم البعض ان الروسيا انما اتخذت من الطلب وسيلة لحمل إيران على رفض المطالب الأمريكية ، وقال آخرون انها كانت راغبة حقا فى نيل حقوق بترولية .

ومهما يكن من أمر ، ففى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أعلنت الحكومة الايرانية أنها قد رفضت جميع المطالب التى تلقتها بشأن منح الامتيازات ، فما كان من المندوب الروسى إلا أن دعا إلى مؤتمر صحفى حمل فيه على القرار السالف الذكر ووصفه بأنه عمل عدائى خال من حسن النية والإخلاص إزاء بلاده . وفى ٣٠ أكتوبر أذاع رئيس الوزارة الإيرانية حديثاً أبدى فيه أسفه على موقف المندوب الروسى ثم برر الإجراء الذى اتخذته بلاده بالأسباب الآتية :

(١) طالما كانت الجيوش الأجنبية موجودة فى الأراضى الايرانية فإن الرأى العام لابد وأن يعتقد أن الامتيازات باستخراج البترول قد منحت تحت تأثير ضغط خارجى .

(٢) عدم وضوح الموقف الاقتصادى فى العالم .

(٣) ترك مؤتمر وشنطن لشئون البترول المشكلة فى موضع الشك ولم يتوصل إلى حل نهائى حاسم .

(٤) إن كافة ممثلى إيران بالخارج أرسلوا إلى حكومتهم يحثونها على تأجيل منح أية امتيازات إلى ما بعد انتهاء الحرب .

---

(١) أنظر صحيفة ١٦٣

وفى أول نوفمبر أبلغ المستر ليلاند موريس سفير الولايات المتحدة فى طهران أن حكومته ترى أن قرار إيران فى نطاق حقوقها وأذاع راديو لندن أن الحكومة البريطانية ليس لديها أى اعتراض عليه .

هذا العمل من جانب الحكومة الايرانية أثار الروسيا ، إذ اعتقدت أنها مؤامرة مدبرة ، ونعتقد أن الحكومة الإيرانية لم تكن لتتخذ مثل هذا القرار إلا بعد التفاهم مع الإنجليز خاصة ، الذين أرادوا سد الطريق فى وجه حصول الروسيا على امتيازات للبترول فى شمالى إيران . ومعنى هذا أن حرب البترول أصبحت سافرة وإن كانت حكومة إيران هى الأداة التى استخدمت فى هذا الصدد .

والواقع أنه لو لم يكن هذا القرار موجهاً ضد دولة بالذات لما وافقت عليه انجلترا والولايات المتحدة ، وأكبر الظن أنهما كانتا تحولان دون صدوره حتى يتسنى لشركاتهما الدخول فى الميدان ، ولكنهما يعلمان أن أية محاولة من هذا القبيل غير ممكنة لأن إيران متعهدة ألا تتنازل عن امتيازات روسيا القيصرية لدولة أخرى .

سخطت إذن روسيا وتحركت العناصر اليسارية فى إيران ، وفى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وافق البرلمان الإيرانى على قانون ينص على ألا يقوم رئيس وزارة أو وزير بإجراء مفاوضات رسمية بصدد امتيازات الزيت مع ممثلين رسميين أو غير رسميين لأى دولة أو مع ممثلى شركات البترول . وجعلت عقوبة هذا العمل أو توقيع أى اتفاق الحبس من ثلاث إلى ثمان سنوات ، والنفى المؤبد من البلاد .

وقد زاد هذا العمل من غضب الروسيا حتى أن صحيفة «الحرب والطبقة العاملة» التى تصدر فى موسكو علقت عليه قائلة إن القانون صدر لمصلحة قيام احتكار لامتيازات الزيت بإيران ، ومعنى هذا أن الإجراء اتخذ لمصالح شركة الزيت الانجليزية ، ثم ختمت مقالها مهددة الطبقات الحاكمة فى إيران من جراء السياسة التى رأت انتهاجها .

عظم نفوذ حزب تودة فى إيران وهو حزب يسارى يرى ضرورة التفاهم مع الروسيا ، وفى إبريل سنة ١٩٤٥ استقالت الوزارة ، وبعد أيام قلائل بدأ مؤتمر سان فرنسسكو أعماله . واشتدت أعمال الحزب بروزاً ، وفى ديسمبر سنة ١٩٤٥ أقام الحزب حكومة ذات استقلال ذاتى فى مقاطعة أذربيجان بتأييد من السلطات الروسية .

وهنا رفعت الحكومة الايرانية الاحتجاجات إلى الاتحاد السوفيتي ، ثم أحالت المسألة إلى مجلس الأمن فى يناير سنة ١٩٤٦ ، وهذا الأخير أصدر قراراً فى ٣٠ يناير يقضى بموافقته على إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين ، وطلب إليهما موافاته بما تسفر عنه المفاوضات من نتائج ، كما أنه احتفظ بالحق فى طلب البيانات عن سير المفاوضات فى أى وقت .

وتمشياً مع قرار مجلس الأمن سافر رئيس الوزراء الايرانى إلى موسكو ، ولكن لم تؤد تؤد الزيارة الى نتيجة ، وفى ٢ مارس انتهى أجل المعاهدة الثلاثية وجلت القوات البريطانية والأمريكية عن البلاد .

وفى ١٩ مارس رفعت حكومة ايران الى مجلس الأمن أمر خلافها مع الاتحاد السوفيتى على أنه خلاف يعرض السلام الدولى للخطر ، كما أنه خلافا لمعاهدة سنة ١٩٤٣ يحتفظ الاتحاد السوفيتى بقوات فى ايران بعد الثانى من مارس ، وهذا العمل من جانب الحكومة السوفيتية معناه تدخل فى الشئون الداخلية لايران .

وكثرت الاشاعات عن ضغط توقعه الروسيا على ايران ، وقيل إن مفاوضات دارت بين حكومة قوام السلطنة والسلطات الروسية ، وربما تنتهى بعقد معاهدة سياسية واقتصادية خطيرة الشأن بين البلدين . وقد ذكر مراسل جريدة الديلى تلغراف Daily Telegraph فى طهران أن للمعاهدة ستشتمل على المسائل التالية :

(١) تتعهد الروسيا بسحب قواتها ومعداتها الحربية قبل السادس من شهر مايو .

(٢) تمنح إيران للروسيا تسهيلات تجارية لتمكين الأخيرة من إصدار بضائعها من موانى ايران الواقعة على الخليج الفارسى ، الى بلاد العرب والهند والشرق الأقصى وشرقى افريقية .

(٣) تمنح ايران الروسيا فى المعاملات التجارية مركز « أولى الدول بالمراعاة » .

(٤) اذا أرادت الحكومة الايرانية أن تستعين بخبراء من الأجانب فإنها تفترضهم من الروسيا ، مع مراعاة أن يكونوا من الجمهوريات السوفيتية التى يكثر فيها المسلمون قرب حدود ايران .

(٥) يعقد الطرفان معاهدة تجارية واقتصادية شاملة بحيث يستغنى كل منهما بموارد الآخر عن الموارد الأجنبية ، ما دام ذلك فى المستطاع ، وما دامت المواصلات بين الدولتين أقصر منها بين إيران وأى دولة أجنبية . ويستثنى من كلة الدول الأجنبية أفغانستان والدول العربية المجاورة لايران مثل العراق .

(٦) عقد محالفة دفاعية بين البلدين .

(٧) تتفاوض الدولتان لعقد معاهدة لاستغلال الزيت الايرانى الذى لا تستغله الشركات الانجليزية والأمريكية ، وللتنقيب عن الزيت فى مناطق جديدة .

(٨) لاتعقد ايران مع أية دولة أجنبية ثالثة أى اتفاق أو معاهدة أو محالفة سياسية أو حربية الا اذا كانت تبلغ روسيا ذلك أولا ، حتى اذا كان هناك ما يتعارض مع المصالح الروسية وقفت المفاوضات .

(٩) تعقد روسيا لإيران قرضاً مالياً كبيراً لتستخدمه الأخيرة فى رفع مستوى الطبقات وتحسين نظم الاصلاح الزراعى والصناعى .

ولو أن مثل هذه المعاهدة تمت لكان معناها فعلا أن تصبح إيران مقاطعة تابعة أو داخلة فى نطاق الاتحاد السوفيتى ، شأنها كأى قسم آخر منه ، مع مراعاة المحافظة على المظاهر الشكلية لتغطية الموقف من الناحية الدولية والدبلوماسية .

ويخيل الينا أن هذه البيانات فيها قدر من المبالغة من جانب مراسل الديلى تلغراف وهى الصحيفة المحافظة ، وان كنا لا نستبعد مطلقاً المسائل الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية .

الاتفاق بين ايران وروسيا (١)

فى وسط هذا الجو الملىء بالتكهنات والشائعات وعوامل القلق النفسى طلعت

---

(١) فى الواقع كان الاتفاق مجرد تفاهم شفوى بين الطرفين فى ٤ أبريل ١٩٤٦ ، أعقبه تبادل خطابات بشأنه بين رئيس وزراء إيران والسفير الروسى I. V. Sadckikov
(The Middle East, A Political and Economic Survey, p. 211.)

الصحف الصادرة فى ٦ أبريل سنة ١٩٤٦ بنص البلاغ الرسمى الذى أعلنه السيد قوام السلطنة رئيس الوزارة الايرانية وهذا نصه :

« إن المفاوضات التى بدأت فى موسكو بين رئيس الوزارة الايرانية والسلطات السوفيتية استؤنفت فى طهران بعد عودة رئيس الوزارة ووصول السفير السوفيتى ، وقد انتهت هـذه المفاوضات فى ٤ أبريل الحالى بعقـد اتفاق تام بشأن جميع المسائل وهى :

(١) تجلو قوات الجيش الأحمر عن جميع أراضى إيران فى غضون شهر ونصف ابتداء من ٢٤ مارس الماضى .

(٢) الموافقة على تأسيس شركة إيرانية سوفيتية مشتركة للزيت تعرض شروطها على الدورة الخامسة عشرة للبرلمان الايرانى للتصديق عليها فى بحر سبعة أشهر ابتداء من ٢٤ مارس الماضى .

(٣) أما فيما يختص بأذربيجان فهى باعتبارها مسألة إيرانية داخلية فستوضع بشأنها ترتيبات سلمية بين الحـكومة وشعب أذربيجان تتضمن تنفيذ بعض إصلاحات تتسق والقوانين القائمة وتتمشى مع روح الود نحو شعب أذربيجان .

وهكذا تنفس العالم القلق الصعداء وانفرجت أزمة عنيفة وزال التوتر الشديد بين الحلفاء السابقين ولو ظاهرياً وفى هـذه المسألة ذاتها . وقد أعرب متحدث بلسان الحـكومة الايرانية عن أمله فى « أن يسفر الاتفاق عن قيام عهد جديد للعلاقات الايرانية الروسية » وقال « إننى أعتقد أن هذا الحادث على جانب عظيم من الأهمية وأن جميع حلفائنا سيرحبون به باعتباره خدمة جليلة تقدم للسلام العالمى » . وفى ٩ مايو أعلن رئيس وزراء إيران أنه قد تم جلاء القوات الروسية عن البلاد ، وفى يونيه بدأت المفاوضات بين أذربيجان والحـكومة الايرانية .

الشركة الروسية الايرانية لاستثمار بترول إيران

ويستفاد مما أذاعه رادیو موسكو وأوردته صحيفة الأخبار التى تصدر فى بغداد أن رئيس الحـكومة الايرانية بعث إلى المسيو ساحيكوف السفير الروسى بطهران

برسالة تتضمن الشروط الرئيسية التى بموجبها سيوافق الشاه على تأسيس الشركة الايرانية الروسية للبحث عن البترول واستغلاله فى شمالى إيران . وتوضح الرسالة أن جميع مقاطعة أذربيجان ستكون قابلة لعمليات الشركة عدا جزء منها واقع على الحدود الايرانية الروسية التركية حتى ميلا ندواب . وتتعهد الحكومة الايرانية ألا تمنح أية دولة أجنبية امتيازات في غرب أذربيجان . وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٣٠ كيلومتر مربع وتحدها شمالا روسيا وشرقا بحراً قزوين وجنوباً أذربيجان وغربا بحيرة أورميا . وفى الخمس والعشرين سنة الأولى من أعمال الشركة يكون ٤٩ ٪ من رأس مالها للفريق الايرانى و ٥١ ٪ للجانب الروسى ، وخلال الخمس والعشرين سنة الثانية تقسم الأسهم بالتساوى بين الدولتين ، وتقسم الأرباح بنسبة عدد الأسهم التى يملكها كل منهما .

والشروط الأخرى التى تضمنتها الرسالة من حكومة إيران تنص على أن رأس المال الذى ستشغله يتمثل فى آبار البترول الموجودة حالياً ، أما الحكومة الروسية فيتمثل رأس مالها فى النفقات والمعدات وأجور الإخصائيين والعمال الذين ستحتاج إليهم الشركة لاستثمار الزيت .

والمدة المرخص بها للشركة هى خمسون عاماً ، وبعد انتهاء هذه المدة يكون للحكومة الإيرانية الحق فى أن تشترى الأسهم التى من نصيب الدولة الروسية ، أو أن تمد أعمال الشركة .

وبموازنة هذه الشروط بمثيلتها فى حالة الامتياز الممنوح لشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية نلاحظ أن ما يقرب من نصف الأسهم لإيران ، ومعنى هذا حصول هذه الدولة على نصف الأرباح الناجمة عن عملية استخراج البترول ، ولا يزيد نصيبها فى تأسيس الشركة عن تقديم الآبار .

وفضلا عن هذا فإن قيام شركة على هذا الوضع له أهمية أدبية تفوق موقف الدولة الإيرانية فى حالة الامتياز الممنوح لرأس المال الإنجليزى لأن المفروض فى حالة الاشتراك مع الروس أن يكون لإيران من أعضاء مجلس الإدارة عدد يقرب من نصف المجموع الكلى ، وهى ميزة تحرم منها الحكومات الشرقية مع شركات الاحتكار الأجنبية .

تعليل إهتمام روسيا بالبترول الايرانى

نرى بما لا يحتمل اللبس والنقاش أن الخلاف الذى نشب بين إيران وروسيا كان يدور حول آبار البترول ، فهو إذن جزء من هذه الحرب البترولية فى إيران ، والتى شنها الإنجليز منذ بداية القرن الحالى . وهذه الحقيقة أدركها المراقبون السياسيون والاقتصاديون فى كل مكان برغم المحاولات الدبلوماسية التى بذلت فى أول الأمر لإخفائها ، وإن أقوال الساسة الإيرانيين لا تستطيع مع ما يحوطها من رواء أن تخفى أن الروس كانوا يسعون فعلا إلى الاشتراك فى الإشراف على بترول إيران ونيل جانب منه ، خاصة وأن نصيب الحكومة الإيرانية من الإنتاج سيستغل قدر منه فى إشباع حاجياتهم ثم تبيع الباقى منه إلى الدولة الروسية . فكيف نعلل هذا الاهتمام الكبير من جانب روسيا السوفياتية ؟ حقيقة انها حاربت أية محاولة من جانب الشركات الأجنبية للعمل فى آبار البترول الواقعة فى شمال إيران ، ولكنها لم تستخدم ضغطاً لنيل امتيازات لها كما فعلت فيما بعد .

ذكرنا فى هذا الفصل بيانات وافية عن انتاج البترول بالروسيا سنة ١٩٣٨ ، وهذا الإنتاج تزايد بلا ريب خلال الحرب الأخيرة الى درجة كبيرة بحيث لم تكن الروسيا في حاجة الى الاستيراد فى هذه الناحية . ومن جهة أخرى تحتوى الحقول الروسية على احتياطى كبير قدره المستر اكس الأمريكى بنحو ١١٦٥ مليوناً من الأطنان من احتياطى عالمى قدره ٧٠٩٠ مليوناً أى حوالى ١٦ر٥ ٪ . غير أن التقديرات الروسية تفوق هذا الحد الى درجة كبيرة . ففى سنة ١٩٢٥ قال العالم الروسي رمزين إن احتياطى بلاده يعادل ٣٧ر٤ ٪ من الاحتياطي العالمي ، بينما يجعل الأستاذ ستريزيف Strizhev النسبة ٤٥ ٪ . وفى سنة ١٩٣٩ قدرت «دائرة المعارف السوفيتية الكبرى» هذا الاحتياطي بحوالى ٦ر٤ بليون من الأطنان من المجموع العالمى البالغ ٩ر٥ بليون ، ومعنى هذا « أن الاتحاد السوفيتى يملك ٦٧ر٢ ٪ من احتياطى البترول بالعالم ، فهو إذن يشغل المحل الأول من هذه الناحية » . وأجمع علماء طبقات الأرض والاقتصاد من الروس على أن بلادهم تسيطر على أكثر من

نصف احتياطي البترول في العالم (١) . وقد يبدو على هذه التقديرات طابع المغالاة والإغراق فى التفاؤل ، وقد يكون تقدير المستر إكس أقرب إلى الحقيقة نوعاً ، ومع هذا لا مراء أن الروسيا فى مركز طيب ، وأن بها من الاحتياطي ما يكفيها السنوات كثيرة فى المستقبل ، فهى إذن مطمئنة من هذه الناحية فضلا عما تملكه من مناجم غنية بالفحم ، وما أمامها من احتمالات التوسع في توليد القوة الكهربية .

ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن الحرب الأخيرة التى شنتها النازية على الروسيا أصابت هذه البلاد بخسائر فادحة ، فخرب كثير من المناجم ، ودمر عدد كبير من آبار البترول ومحطات توليد الكهرباء — ولا بد من بذل مجهود كبير ومضى وقت طويل حتى يتسنى إصلاح ما أفسدته الحرب ، وإعادة الآبار إلى إنتاجها السابق.

وروسيا مقدمة بعد الحرب على تنفيذ سياسة واسعة النطاق من الاصلاح والانشاء والتعمير فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى ، وهذا يتطلب أعظم المقادير من الفحم والبترول ، ولهذا السبب ترى نفسها في حاجة إلى ضمان مورد من البترول تستغله لتحقيق هذه الأهداف من الموارد الواقعة خارج حدودها بدون الحاجة إلى شرائه ودفع ثمنه .

وفضلا عن هذا فإن شراء حاجتها يجعلها تحت رحمة كل من أمريكا وانجلترا اللتين قد تتخذان من هذه الحاجة وسيلة لضغط أو مساومة ، وأخيراً ترى الروسيا أن الحكمة تقضى عليها بالاقتصاد فى استهلاك احتياطها من البترول مهما كان كبيراً . والطريق المؤدية إلى هذا ، مع ضمان الحصول على المقادير اللازمة للاغراض الاقتصادية والعسكرية ، تكون باستثمار موارد بترول جديدة فى بلاد تساهم فيها بنصيب وافر أو تسيطر عليها كلها أو على جانب منها . وبغض النظر عن أية اعتبارات أخرى ، فلا نشك إلا أن الروسيا إنما تحذو حذو سياسة الولايات المتحدة التى أفصح عنها المستر إكس على ما نقلناه من أقواله فى موضع آخر من هذا الكتاب .

ولكن للموضوع ناحية سياسية لها خطرها وأهميتها ، وهي ناحية متعددة الجوانب والمظاهر . فمن جهة نعلم أن روسيا كانت حريصة دائماً على أن تحول دون

---

(١) David J. Dallin : The Big Three (1945) p. 162

تسرب أى نفوذ خارجى إلى المناطق الشمالية من إيران وهذه سياسة تقليدية ، سواء كان النفوذ سياسياً ممثلا فى احتلال ، أو اقتصادياً على هيئة امتيازات أو احتكارات لاستغلال موارد الثروة فى هذه الأنحاء ، فمثلا امتياز دارسى استثنى مقاطعات خمساً ، واتفاق سنة ١٩٠٧ وتفاهم سنة ١٩١٥ مع انجلترا أبعدا الأخيرة عن الشمال تماماً ، وجاء التنازل السوفيتى سنة ١٩٢١ مصحوباً باشتراط عدم منح إيران تلك الامتيازات المتنازل عنها لأية دولة أجنبية .

ولما استقر رأى الحلفاء خلال الحرب الثانية على احتلال إيران كان القسم الشمالى من هذه البلاد منطقة الاحتلال الروسى ، والحركة اليسارية أشد ما تكون قوة فى أذربيجان وهى منطقة البترول وذات الأهمية العسكرية من وجهة نظر الدفاع الروسى وهذا بغض النظر عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التى جعلت المقاطعة تربة خصبة للثورات والاضطرابات . غير أن الأحداث توالت من سنة ١٩٤٠ فأزعجت السياسة الروسية . فمن جهة عملت الدولتان الأنجلو سكسونيتان على تنمية إنتاج البترول فى مناطق الشرق الأوسط بصفة خاصة ، وتغلغلت المصالح الأمريكية فى المملكة العربية السعودية حتى وضعت يدها بالفعل على بترولها من إنتاج حالى واحتياطى ، وأعلنت أمريكا مشروعها الخاص بمد خط أنابيب من الخليج الفارسى حتى ساحل البحر المتوسط .

وأخذت انجلترا تحاول التفاهم مع هذه الدولة على مايشبه إنشاء احتكار ثنائى لموارد بترول الشرق الأوسط ودارت بينهما مفاوضات فى هذا الصدد . إذن أصبحت الحرب حول بترول الشرق الأوسط حرباً سافرة وذات طابع رسمى ، ومن هنا وجدت الروسيا أن الواجب يقضى عليها بالاشتراك فى المعركة قبل أن تنتهى إلى غير صالحها .

ثم جاءت القرارات التى اتخذتها الحكومة الإيرانية بشأن منح امتيازات البترول فى بلادها فاعتقدت روسيا أن الأمر مؤامرة مدبرة لإقصائها عن الإقليم بأسره وسد الطريق عليها ، كما خيل إليها أن هذه الأعمال كلها خدعة بحيث إذا انتهت الحرب وجلت جيوشها عن الأراضى الإيرانية أسرع ذلك القطر الشرقى فمنح

امتيازات جديدة للشركات الأمريكية بناء على تفاهم سرى مع بعض الهيئات أو السلطات الإيرانية .

لهذه الأسباب مجتمعة صممت أن تبادر فتقطع الطريق على غيرها ، بأن تساهم فى استثمار منابع الزيت فى القسم الشمالى من البلاد وأن تقصر هذا الحق عليها وحدها وبهذا تفوت الفرصة على دولتى انجلترا والولايات المتحدة .

والخلاصة أن الظروف كلها تؤيد وجود حرب بترولية فى الشرق الأوسط بين أطراف ثلاثة وهم الحلفاء الثلاثة فى النضال ضد المحور ، وبعبارة أخرى كان هدف روسيا أن تدق إسفيناً لنفسها بين مناطق البترول الخاضعة لبريطانيا والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .

وثمت أمر آخر ، فالمعلوم أنه على أثر تحطيم الإمبراطورية العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى أصبح النفوذ الأعلى فى بلدان الشرق العربى لانجلترا بوجه خاص ، فهى ترتبط بعاهدات صداقة دائمة مع مصر والعراق ، وهى تجعل من شرق الأردن نقطة ارتكاز فى هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم . فلما شبت نار الحرب الثانية تحطمت إيطاليا ولم تعد خطراً فى البحرين الأبيض أو الأحمر . وانتهزت انجلترا نمو الروح القومية العربية فعاونتها حتى نجحت فى إقصاء فرنسا عن الليفانت .

حقيقة جاءت الامبريالية الأمريكية وأخذت تدعم مركزها الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، ولكنها ما زالت فى بداية المرحلة . وعلى كل حال اختل توازن القوى فى هذا الاقليم البالغ الأهمية ، والذى يقول البعض إن الحرب الثالثة ستنشأ فى تربته ، كما ستدور معاركها فوق أرضه .

وبطبيعة الحال لم يفت الساسة الروس ملاحظة مختلف التطورات والأحداث ، وانتظروا حتى الوقت المناسب ! فلما هاجمتهم النازية وانضموا إلى الحلفاء ، عرفوا كيف يستغلون الظروف الجديدة الناشئة ، واستطاعوا أن يزيدوا نفوذهم فى الشرق الأوسط ، ومن أمثلة ذلك أن اعترفت مصر بحكومة الاتحاد السوفيتى فى أغسطس سنة ١٩٤٣ وتبادلت الدولتان التمثيل السياسى . وفى صيف سنة ١٩٤٤ استؤنفت العلاقات الروسية مع سوريا ولبنان ، ونعلم أن الاتحاد السوفيتى يشتمل على عدة

جمهوريات يعيش فيها عنصر إسلامى قوى ، وهي جورجيا وإزبك وتركمان والقرغيز وغيرها . وقد تقرر فى الإصلاح الدستورى الذى حدث فى روسيا فى فبراير سنة ١٩٤٤ منح جمهوريات الاتحاد حق إنشاء علاقات خارجية دبلوماسية وتكوين جيوش مستقلة خاصة بها . وعلى هذا الأساس تستطيع الجمهوريات ذات العنصر الإسلامى أن تدخل فى تفاهم مع أهل الأمم الإسلامية وتعقد المعاهدات معهم . وبعبارة أخرى تريد روسيا أن تتخذ من هذه الجمهوريات معبراً للتفاهم مع العالم العربى ، وهى تعتقد أن هناك أحزابا ديموقراطية فى الشرق العربى مناوئة للاستعمار ، حريصة على مصالح بلادها ، ولا تأبى أن تتفاهم مع أية دولة أجنبية التفاهم الذى يصون كرامة الشرق الإسلامى ويحفظ له مصالحه .

فهذه المواقف من جانب الروسيا تنم على أن السياسة الروسية تدرك خطر اختلال التوازن . ولهذا يرى الكثيرون من المراقبين السياسيين أن حصول السوفيت على امتيازات فى إيران ، فضلا عما له من أهمية من حيث مناوأة تجارة البترول الإنجليزية الأمريكية الموطدة الأركان فى بلدان الشرق الأوسط ، فانه قد يؤدى من جهة أخرى إلى التأثير فى توازن القوى الدولية فى المستقبل . قد يرى البعض أن الضغط الذى وقع على إيران كان سببه الأول والرئيسى حصول الروس على امتيازات استنباط البترول . ولكن مهما كانت أهمية هذه المسألة ، يبدو أن مسألة البترول لم تكن سوى مظهر من مظاهر الصراع لنيل النفوذ فى إيران .

هذه على ما نرى أهم البواعث التى تعلل بها اهتمام الروسيا بالحصول على السيطرة على البترول شمال إيران ، وهى منابع يعتقد البعض أنها ستغل فى المستقبل إنتاجاً أعظم مما يستخرجونه من منطقة الامتياز الإنجليزية في البلاد .

تقصير إنفاذ الزيت

نصت احدى مواد الاتفاق على وجوب عرضه على البرلمان الايرانى الجديد ، وعلى أية حال لا يجوز تأخير التصديق عن سبعة أشهر تبدأ من ٢٤ مارس ١٩٤٦ . ولقد انتهت مدة « المجلس » فى مارس وبدأت الانتخابات النيابية فى ديسمبر ، ثم اجتمع المجلس الجديد فى ١٧ يولية سنة ١٩٤٧ .

لم يتعجل قوام السلطنة تقديم الاتفاق إلى المجلس فما كان من الحكومة السوفيتية إلا أن أرسلت مذكرة فى ٢٧ أغسطس تتهم الحكومة الايرانية بمخالفة النص وبالعودة إلى سياسة العداء والتمييز إزاء الاتحاد السوفيتى . وفى ١٥ سبتمبر بعثت الحكومة السوفيتية بمذكرة أخرى تشكو فيها من سياسة التسويف التى تسير عليها إيران . وأخيرا تقدم قوام السلطنة بالاتفاق إلى المجلس الذى قرر فى ٢٢ أكتوبر أن الاتفاق باطل ولاغ ، لأنه لا يسمح بمنح امتيازات الزيت إلى الحكومات الأجنبية أو بقبولها شركاء فى استغلاله ، إلا أن إيران ستقوم ـ بالاعتماد على مواردها ـ بتنفيذ برنامج سنوات خمس بقصد الكشف عن البترول ، فاذا ما وجد فانها قد تجرى مفاوضات بشأن بيع الناتج إلى الاتحاد السوفيتى . ولما تسلمت الحكومة السوفيتية المذكرة الإيرانية التى تتضمن القرار السالف الذكر ؛ اتهمت الحكومة الايرانية بخرق تعهداتها وباتخاذ أعمال معادية لا تتفق مع العلاقات الودية بين دولتين .

وفى ١٠ ديسمبر اقترع البرلمان الايرانى على عدم الثقة بحكومة قوام السلطنة ، فاستقال الرجل وتألفت وزارة أخرى برياسة محمد حكيمى (٢٢ ديسمبر) ، وفى اليوم الثانى أعلنت حكومة الولايات المتحدة صورة الاتفاق الذى سبق أن عقدته مع الحكومة الايرانية فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ . ويقضى الاتفاق ببقاء بعثة عسكرية أمريكية فى إيران لتعاون وزارة الحرب الايرانية على تنمية كفاية الجيش ، وينتهى الاتفاق فى ٢٠ مارس ١٩٤٩ . ومما يلفت النظر ما نصت عليه احدى مواده من أنه لا يجوز بأن تعهد مسائل الجيش الايرانى إلى خبراء عسكريين ينتمون إلى دول أخرى بدون موافقة الولايات المتحدة .

الفصل الخامس عشر

الخلاف الأخير بين بريطانيا وشركات البترول الأمريكية

خفض الجنيه الاسترليني

فى ١٩ سبتمبر من عام ١٩٤٩ قررت الحكومة البريطانية خفض قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة إلى الدولار الأمريكي . وقد ترتب على الحادث أن سرى خوف فى أوساط البترول الأمريكية من أن يحل البترول البريطانى محل البترول الأمريكى فى الأسواق العالمية ، وفى سوق الولايات المتحدة ذاتها .

غير أن البعض رأى أن هذه الميزة الجديدة المترتبة على خفض قيمة الجنيه الاسترليني ميزة مؤقتة وذلك لأسباب عدة ، منها أن شركات البترول البريطانية تحصل على معظم حاجاتها من الآلات والمعدات من الولايات المتحدة ، وهذا أمر من شأنه أن يرفع من « نفقاتها الدولارية » ، وفضلا عن هذا فانجلترا تعد البترول من أهم مصادرها للحصول على العملة الأجنبية . وعلاوة على ذلك فهى مضطرة إلى دفع الحصص فى الشرق الأوسط بالذهب ، كما طالبت الحكومة الايرانية بزيادة حصتها .

ولهذه الأسباب وغيرها توقع البعض من المراقبين أن تعمد انجلترا إلى رفع أسعار البترول فى المناطق الاسترلينية ، بل إن الشركات البريطانية ذاتها فكرت فى الموضوع ، ولكن الحكومة البريطانية طلبت إليها عدم البت فى مسألة رفع الأسعار حتى تنتهي (أى الحكومة) من دراسة المسألة بحذافيرها ومن مختلف نواحيها .

قرار بريطانى خطير

فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٩ أعلنت « وزارة الوقود والقوى » البريطانية مشروعها

الخاص بخفض نسبة تتراوح بين ٥ ٪ و ١٠ ٪ مما تنفق من الدولارات على البترول، والسبب فى ذلك راجع إلى أن معظم ما لدى الدولة من الدولارات يذهب ثمناً لمشترياتها من البترول وما يتصل بذلك . وفيما يلى نص القرار الرسمى الصادر :

« نظراً لما تعانيه منطقة الاسترليني من عجز فى مواردها الدولارية ، تشعر حكومة جلالة الملك بأنهـا مضطرة إلى اتخاذ السياسة التى تتطلب من مستوردى البترول أن يستهلكوا الفائض السالف الإشارة إليه قبل أن يحصلوا على مقادير بترولية من مصادر الدولار . وبهذه الوسيلة نتوقع أن نحقق وفراً قدره ٥ ٪ — ١٠ ٪ من صافى ما ننفقه من دولارات على البترول خلال عام ١٩٥٠ .

« وعلى كل فإن حكومة جلالة الملك على استعداد للنظر فى أية مقترحات تقدم ويراد بها التقليل من أثر أية صعوبة عملية مباشرة تتعرض لها شركات الولايات المتحدة للبترول » .

وعلى أثر صدور ذلك القرار تلقت الشركات الأمريكية إخطاراً رسمياً بخفض مماثل من جانب استراليا وسيلان والهند وكينيا .

وتتلخص وجهة النظر البريطانية فى أن البترول هو المادة الوحيدة التى تـكلف منطقة الاسترليني مبالغ طائلة من الدولارات ، فطبقاً لتقديرات الوزارة البريطانية عن سنة ١٩٥٠ تبلغ النفقات الدولارية ٦٢٥ مليوناً بالشكل الآتى :

(ا) ٣٥٠ مليون دولاراً ثمن ١٣ مليون طناً تستورد من شركات البترول الأمريكية ،

(ب) ٢٧٥ مليوناً وهى النفقات الدولارية الخالصة لعمليـات شركات البترول الاسترلينية ، ذلك أن سوق هذه الأخيرة المقـدر بنحو ٨٠ مليوناً من الأطنان فى السنة وإنتاجها ، يقعان خارج نطاق الـكومنولث ، ويكلفان مقادير بالغة من الدولارات كرسوم امتياز وأجور وأدوات .

وقد يبدو على هذه الحجة أنها جزء من السياسة البريطانية الرامية إلى سد ثغرة الدولار التى تعانيها المنطقة الاسترلينية بسبب الحرب الأخيرة وما بعدها ، كما أنهـا

تتمشى مع القيود التى فرضتها الحكومة البريطانية علي الاستيراد من منطقة الدولار وذلك على أثر القرار الصادر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ والخاص بخفض قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة إلى الدولار.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات المالية البحتة تكون الحكومة البريطانية منطقية مع نفسها حين تعتزم خفض مشترياتها من البترول بالعملة الصعبة بتلك النسبة التي تتراوح بين ٥ ٪ و ١٠ ٪ .

غير أن هناك سبباً آخر نفسر به ذلك العمل من جانب الحكومة البريطانية ، وأوردته وثيقة رسمية تقع فى عشر صفحات ، وهو أنه بسبب القيود المفروضة على الاستهلاك فإن إنتاج الشركات البريطانية من البترول يزيد عن حاجة أسواقها العادية خلال عام ١٩٥٠ . وإذن يكون القرار وسيلة يراد بها تمكين الشركات البريطانية من توزيع إنتاجها فى المنطقة الاسترلينية حتى لا يتبقى لديها فائض كبير يعرضها للخسارة وهذا الإنتاج سيتزايد فيما بعد عام ١٩٥٠ ، وإذن تكون السياسة البريطانية التى حددها قرار ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٩ مظهراً آخر من مظاهر الصراع بين المصالح البريطانية والأمريكية المشتغلة بشئون البترول . ومما يدل على ما يتوقعونه من ازدياد إنتاج الشركات البترولية فى الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة البيانات الواردة فى الجدول التالى (مقدرة بملايين الأطنان) :

	١٩٤٨	١٩٥٢	١٩٥٣
(١) الشركات البريطانية الهولندية	٣١،٤	٦١،١	٦٦،٥
(٢) الشركات الأمريكية	٢٣،٦	٥٠،٣	٥٦،٩
(٣) الشركات الفرنسية	٠،٩	٤،٣	٦،٣
الجملة	٩٥،٩	١١٥،٧	١٢٩،٧

ومعنى هذا توقع زيادة قدرها ٣٥ مليون طناً عام ١٩٥٣ بالقياس إلى عام ١٩٤٨ وذلك فى حالة الشركات التى يسيطر عليها رأس المال البريطانى .

وأكثر من هذا فإن الإنتاج العالمى للبترول الخام للشركات الاسترلينية سيزداد

من ٦٦ مليون طناً فى عام ١٩٤٨ إلى ١٠٦ مليون طن عام ١٩٥٢ ، كما ستزداد طاقتها من ٦٣ مليون طنا إلى ٨ر٩٤ مليونا ، وذلك بسبب المشروعات الرامية إلى توسيع نطاق معامل التكرير ، وهى مشروعات تبلغ تكاليفها ١٢٠ مليونا من الجنيهات .

وتعلق المجلة الانجليزية New Statesman and The Nation على هذه الزيادات المنتظرة بقولها إن القصد من ذلك أن تصبح انجلترا والكتلة الاسترلينية فى وضع مستقل عن إنتاج المنطقة الدولارية .

وكأنما أرادت المجلة المذكورة أن ترد على ثورة الغضب التى أحدثها القرار فى نفوس الأمريكيين فقالت إن مصدري البترول الأمريكيين يدركون تماما أنه لولا المساعدات التى ينطوى عليها مشروع مارشال لما استطاعوا أن يبيعوا شيئا بالدولار فى أوربا الغربية ، كما أن هذا المشروع ذاته هو الذى حال بين انجلترا وبين اتخاذ تدابير حازمة منذ بداية الأمر ، وهى تدابير كانت تؤدى إلى انقاص وارداتها البترولية بالعملة الصعبة ، وإلى توجيه تجارة شركات البترول البريطانية وجهة جديدة داخل انجلترا وفيما وراء البحار .

ويستطرد كاتب المقال فيقول « وكان فى النية السماح للامريكان فى أن يوردوا المزيد من النفط إلى المناطق الاسترلينية إذا مازادوا كميات صرفياتهم الاسترلينية على العدد والأدوات والمخازن والمصلحات ، ويكون الأمريكان بنقل صرفياتهم من مناطق الدولار إلى غير مناطق الدولار قد وفروا الدولارات اللازمة لتقرير تجارة المنطقة الاسترلينية وتوسيعها وهو أمر جد مهم وقيم ولكن يظهر أنه كان بالنسبة إلى الأمريكان مربكا ومعقداً لأنهم لم يفكروا بسوى الأرباح والحصص » ولأن لغتهم مع الأسف كانت « لغة المقاول الذى لاتهمه سوى أرباحه وأسعاره » .

وكأنما أرادت الدوائر البريطانية أن تخفف الوقع فأشارت المذكرة الرسمية السالفة الذكر إلى أنه يمكن النظر بعين الاعتبار إلى الشركات الأمريكية بحيث تعمل فى منطقة الاسترليني بنفس الشروط التى تخضع لها الشركات البريطانية ، وهذه الشروط هى :

(١) اجراء خفض محسوس في التكاليف الدولارية بالنسبة إلى المملكة المتحدة.

(٢) اجراء العمليات أساساً فى منطقة الاسترليني ويجب أن تتولاها شركات تقيم فيها وتخضع لنظمها الضرائبية .

وأعلنت المذكرة كذلك أنه ليست هناك نية ترمى إلى توسيع أو حماية سوق للشركات البريطانية داخل المنطقة الأسترلينية .

وجهة نظر المصالح الامريكية

ولقد تولت مجلة أويل فورم Oil Forum (عدد يناير ١٩٥٠) الرد على القرار البريطانى ومسوغاته ، مبدية فى الوقت ذاته وجهة النظر الأمريكية ، فقالت إن الاحصائيات تنكر أقوال الوزارة البريطانية :

(١) خلال المباحثات التى دارت فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ (بين انجلترا والولايات المتحدة وكندا) اتضح أن منطقة الاسترليني كانت تنفق ٤٠٠ مليون دولار أكثر من نصفه للمملكة المتحدة .

(٢) خلال السنة المالية (١٩٤٨ /٤٩) قدرت مطالب بريطانيا بالدولارات من البترول طبقا لمشروع مارشال بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار قدمت منه هيئة الإنعاش الأوربى (ECA) ١٦٧ مليوناً .

(٣) يقول رجال صناعة البترول الأمريكية إن نصيبهم من السوق كان حديثا ٣٠٪ من احتياجات منطقة الاسترليني .

(٤) منعت الحكومة البريطانية نقل الاسترليني من الدائنين الاجانب إلى شركات الزيت الامريكية .

وعلى ذلك « إذا كان على الشركات التى يسيطر عليها الامريكيون أن تتشبث بامتيازاتها التى كلفتها كثيراً ، فلزام عليها أن تواصل عمليات الانتاج بدون نقص محسوس . وفى حالة واحدة ، وهى الكويت ، نجد أن زيادة الانتاج إلى المقدار المقترح وهو ٦٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا لتمكين الانجليز المالكين نصفه من زيادة مواردهم ، معناها أن يتبقى لدى شركة زيت الخليج ٣٠٠ر٠٠٠ برميل .

والملك عبد العزيز قلق بسبب هـذا الخفض فى الانتاج بالبلاد العربية وقد يصر على العودة إلى المستوى السابق وهو ٥٢٥ر٠٠٠ . ويبلغ إنتاج البحرين ٣٠٠ر٠٠٠ برميل كما يبلغ نصيب الشركات الامريكية من البترول العراقى ٤٠ر٠٠٠ برميل ، علاوة على ٥٠٠٠ برميل هى نصيبها من الانتاج المصرى ، وربما ١٠ر٠٠٠ برميل أخرى يوميا ينتظر الحصول عليها من الحقل الذى تم افتتاحه حديثا فى قطر .

وعلى هذا فمن المحتمل أن يلقى الشرق الاوسط بمفرده إلى السوق العالمية بنحو ٩٢٠ر٠٠٠ برميل يومياً بحاجة إلى تصريفها » .

ويقول أرباب المصلحة من الأمريكان إنه في أوائل سنة ١٩٥٠ كانت هناك أربعة أسواق عالمية :

(١) انجلترا مع الكومنولث والمستعمرات والكتلة الاسترلينية ، وطبقا لقرار الحكومة لايسمح للشركات الامريكية أن تبيع بتروله مقابل الاسترليني .

(٢) وقعت مصر والسويد ويوغوسلافيا واليابان والارجنتين والبرازيل اتفاقات ثنائية مع بريطانيا وبمقتضاها يتمتع البترول البريطانى بسوق تفضيلية .

(٣) فى بلاد العملة السهلة التى لها أرصدة تجد بريطانيا تبيعها البترول مقابل هذه الارصدة ، وليس للشركات الامريكية أن تبيع مقابل الاسترليني .

(٤) لم يبق أمام الشركات الامريكية الا منطقة الاسترليني التى تعادل ٦٩٪ من السوق العالمية للبترول .

وفى عدد فبراير سنة ١٩٥٠ علقت المجلة ذاتها على سياسة بريطانيا بقولها : « تستطيع الحكومة البريطانية أن تعين أماكن بيع الزيت الذى تنتجه الشركات البريطانية والشروط التى يباع بها ؛ وبفضل رقابتها على النقد تستطيع أن تقرر أى المنتجات يجتاز حدودها أو يدخل الاسواق التي لها فيها رقابة فعالة .

ولقد عقدت اتفاقيات مع شعوب أخرى لامداد الاخيرة بالبترول الاسترليني مع ابعاد البترول الوارد من المصادر الاخرى ، كما أنها فرضت الحظر على جميع الواردات من زيت الوقود عدا ماتنتجه منه الشركات البريطانية ، وخفضت وارداتها من الجازولين بمقدار الثلث » .

هذا هو الخلاف الذي نشب بين المصالح البترولية ، عرضنا فيه لوجهه نظر كل من الفريقين ، وليس لنا من تعليق عليه إلا أنه مظهر آخر من مظاهر النضال بين شركات البترول والحكومات التي تقف من ورائها(١) .

---

(١)أعلن رئيس مجلس ادارة مجموع كالتكس Caltex نبأ أتفاق مع الحكومة البريطانية فى ١٨ يوليه سنة ١٩٥٠ وأهم نصوص الاتفاق :

(١) تقوم شركة كالتكس (بالمملكة المتحدة وهى احدى فروع المجموعة) بأن توزع فى المنطقة الاسترلينية بترول كالتكس الذى يكرر فى البحرين والذى مصدره الزيت الخام الذى تنتجه شركتا أرامكو والبحرين .

(٢) خفض متبادل فى النفقات الدولارية فيما يتعلق ببترول مجموعة كالتكس الذى تتولى بيعه شركة كالتكس (المملكة المتحدة)

(٣) ومما سهل الاتفاق ان شركة أرامكو قبلت ان تؤدى لها شركة كالتكس (بالمملكة المتحدة) جانبا طيبا من المدفوعات بالاسترليني ، وتستطيع أرامكو استخدام مثل هذا الاسترليني فى عملياتها الجارية .

خاتمة

واجب الشرق الأوسط

إزاء الاحتكار والاستعمار

الطريق أمام الشرق الاوسط .

حللنا فى الفصول المتقدمة ماهية هذا الصراع حول بترول الشرق الأوسط ، ولعلنا وفقنا إلى إلقاء بعض الضوء على الأخطار المترتبة عليه اليوم وفى الغد . وهنا يعرض لنا هذا السؤال : وما واجبنا نحن الشرقيين إزاء هـذه النكبات التى نتعرض لها وهذه الأغلال التى توضع حول أعناقنا وإن صيغت من الجنيه أو الدولار الذهبيين ؟

نعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال لا تحتاج إلى إجهاد الذهن أو إعمال الفكر لأنها واضحة بذاتها ، وليست خافية إلا على دعاة الاستعمار وأنصاره ودعاماته وهم كثيرون لسوء الحظ اليوم . هذه الإجابة تتلخص فى هذه العبارة الموجزة :

« فلنحطم الاستعمار والاحتكار مهما كان مظهرهما وطابعهما ولونهما » .

وثمت سؤال آخر لابد أن يعرض لنا وله أهميته القصوى :

ومن الذى يتولى عملية التحطيم هـذه وفك الأغلال وتحرير الشرق العربى ؟ . وجوابنا على ذلك : « القوات الشعبية الديمقراطية » وحدها لاغير وهى وفيرة العدد ، لأنها تمثل جماهير شعوب الشرق الأوسط التى شقيت وما تزال تشقى بهذا الاحتكار الاستعمارى الذى يضرب عليها ستاراً كثيفاً من الجوع والحرمان والمرض والجهل .

إن الاستعمار هو الفقر ، وهو الجهل ، وهو المرض ، وهو الموت .

وفى الخلاص من الاستعمار الغنى ، والعلم ، والصحة والحياة .

إن الاستعمار يجر فى أذياله العار والانحطاط الأدبى ، والتحرر يبعث فى النفوس الشعور بالشرف والعزة والكرامة .

فعلى شعوب الشرق الأوسط أن تتبين طريقها بوضوح وجلاء ، وأن تسلك السبيل القويم ، وأن تكافح الاحتكار الإستعمارى إن أرادت لنفسها الحياة والبقاء والكرامة . وعليها أن تسير خلف خصوم الاستعمار ، وأن تحذر أساليب وخداع ذلك النفر الذي يعتقد أن الاحتفاظ بثرائه ونفوذه وسلطانه وجاهه وثيق الصلة بالاستعمار . ليست العبرة أن تجلو الجنود الأجنبية عن بعض الأقطار العربية ، ولكن العبرة أن نعمل مع هذا الهدف على تحطيم القيود الاقتصادية . . . وهنا فقط يمكن القول إن الشرق قد تحرر . اسنا من ذوى التعصب الأعمى ، ولكنا ننادى بالاستقلال الصحيح . أما التعاون الاقتصادى مع الدول المختلفة فيجب أن لا يخرج عن نطاق التعاون بمعناه الحقيق ، وأن يكون بين شعوب تقف موقف المساواة إزاء بعضها البعض . نريد التعاون الحر الطليق الكريم بمحض إرادتنا ولصالح اقتصادياتنا ونأبى المشاركة أو المحالفة أو الصداقة التى تجعل بلادنا الشرقية ذيلا للآخرين .

ليست مكافحة الاستعمار بالأمر الهين ، ولكنها عملية تتطلب الجهاد والمثابرة والتضحية . والعملية شاقة اليوم أكثر مما كانت عليه بالأمس وذلك للاسباب الآتية :

(١) كنا فى الشرق إلى عهد قريب نحارب خصما واحداً متفوقاً متغلباً ونقصد به انجلترا ، أو بعبارة أدق وأصح الرأسمالية البريطانية . أما اليوم فقد دخل فى الميدان خصم آخر خطير وهو الرأسمالية الاحتكارية الأمريكية . يدعى الساسة الأمريكيون أن بلادهم أبعد ما تكون عن النزعة الاستعمارية ، وهو أمر تنكره طبيعة الأشياء ، وتأبى الاقتناع به بسبب الحقائق السافرة التى تواجهنا .

نعلم أن الاستعمار هو النهاية المنطقية للتطور الرأسمالى الحديث . وقد انتقلت الثورة الصناعية من أوروبا إلى الولايات المتحدة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . فوجدت أرضا خصبة صالحة لها ونمت الرأسمالية نمواً سريعاً بالغا ، وقضى على

المنافسة الحرة وتحولت إلى نقيضها وهو الاحتكار . وليس أدل على ذلك من أن الصناعات وفروع الانتاج الرئيسية متركزة فى أيدى أقلية صغيرة العدد من أصحاب رؤوس الأموال ، وقد أوردنا مثال شركة ستاندارد أويل التى تمكنت من احتكار صناعة البترول فى الولايات المتحدة .

أخذت رؤوس الأموال تفيض فى تلك البلاد عن حاجة الانتاج المحلى المجزى وتحولت إلى الخارج تبحث عن مجال الاستثمار وهنا ابتدأت ظاهرة الاستعمار وامتلاك الأقاليم .

وليس أدل على صحة ما نقول مما ورد فى كتاب « أمريكا » الذى طبعه مكتب الاستعلامات الأمريكى بالقاهرة حيث قال إن الولايات المتحدة أقدمت على احتلال كوبا وبورتوريكو لأنها ذات مصالح مالية واسعة كبيرة هناك ، ثم حاربت أسبانيا وانتزعت منها بقايا إمبراطوريتها ، وخرجت من الحرب بعد انتصارها في عداد الدول العظمى .

ونشبت الحرب الاستعمارية الأولى ، وإذا بها استغلت الظروف وتدفقت رؤوس الأموال الأمريكية على جمهوريات أمريكا الجنوبية والصين وأوربا ذاتها . كما تدل على ذلك الإحصائيات المختلفة[1] . وزحفت الإمبريالية الأمريكية على الشرق الأوسط تدريجيا وباطراد ، فكثرت رؤوس الأموال المستثمرة فى المشروعات فى هذا الاقليم وزادت كمية التجارة المتبادلة زيادة مطردة على حساب الدول الاستعمارية القديمة ، وعمدت الرأسمالية الأمريكية إلى وضع يدها على موارد البترول بحيث أصبحت تسيطر على ٤٢ ٪ من موارده الحالية واحتياطيه على ما يقول بعض الصحف الأمريكية وهى تجتذب الرأسمالية الصغيرة الضعيفة . فنحن إذن أمام امبريالية ناشئة فتية قوية غنية ، طموحة إلى بسط سيطرتها وسلطانها ونفوذها على بلدان الشرق الأوسط .

(٢) قوى الرجعية : والأمر الثانى وهو على جانب كبير من الأهمية أن قوى

---

(١) راجع فى هذا الشأن البيانات الخطيرة التى أوردناها فى القسم الثانى من كتاب « الأستعمار أعلى مراحل الرسمالية » .

الرجعية مهما اختلف الثوب الذى ترتديه ، أدركت أخيراً أن الحركات الشعبية آخذة فى النمو والازدهار ، وأيقنت أن الجماهير تطالب بالتحرر الفعلى لا الوهمى، وتكشف لها الخطر الذى ينذر بزوال سلطانها القائم على غير أساس .

إزاء هذا لجأت إلى الاستناد إلى الامبريالية أو الاستعمار الذى يدعمها ويستخدمها وذلك تحت مظاهر خداعة من الرغبة فى ترقية أحوال البلاد والأخذ بيد الجماهير . ووصل بها دهاؤها إلى التظاهر بالرغبة فى نيل الحرية مع قبول المعاهدات ذات الصبغة الدائمة التى تجعل بلادها ذيلا للاستعمار .

وعملت كذلك على بعث الحركات الديموقراطية المظهر الفاشية المخبر وأيدتها بالأموال ، وكل ما تحت يدها من قوة وسلطان . هكذا دخل عنصر جديد فى الصراع ضد الاحتكار والاستعمار ، وهكذا تعين على الشعوب الشرقية التى تخوض معركة التحرير والاستقلال أن تقاوم الرجعية لأنها بذلك تدك قواعد الاستعمار .

يجب أن تكون الشعوب هى صاحبة الحكم الفعلى حتى تستطيع أن تسير فى الطريق السليم نحو الاستقلال ، يجب أن تطبق الديموقراطية بمعناها الصحيح لأن الشعوب لم تعد ترضى أن تقاد كالأنعام لا تدرى إلى أين تساق إلى المرعى أم إلى دار الذبح على قربان المصالح الشخصية والأهواء الذاتية .

إن كل احتكار اقتصادى أجنبى نحطمه خطوة فى سبيل النصر ، وانهيار كل احتكار من هذا القبيل معناه أن حلقة قد انهارت فى سلسلة الامبريالية الغربية (١) .

بعض أساليب مقاومة احتكار شركات البترول

لا ريب أن أول ما نتمناه ونبغى العمل على تحقيقه فى أقرب وقت ممكن أن تنتهز أقرب الفرص فنقدم على إلغاء الامتيازات التى منحت لشركات البترول الأجنبية . وقد يتراءى لبعض ضعاف النفوس أن هذا مستحيل ، وفى رأينا أن المستحيل هو

---

(١) راجع مقالنا « الدستور الاقتصادى لتحرير الشرق العربى » المنشور فى عدد أول ابريل من مجلة « الكتاب » ، وقد أوردنا فيه بعض ماعن لنا من آراء فى هذا الموضوع .

إقناع دعاة الرجعية ومطايا الاستعمار وعبيد الاحتكارات الأجنبية أن التخلص من هذه الامتيازات وغيرها فى حيز المستطاع لو عرفنا كيف نستغل قوتنا والظروف الدولية الملائمة .

ألم تتمكن كل من تركيا الحديثة وايران من تحطيم الامتيازات الأجنبية وقد كان فى كل من البلدين فريق خائن لوطنه خائر النفس يقول لمواطنيه : من المستحيل مقاومة العدو المتغلب : إن أعظم القوة هى أن نؤمن أننا أصحاب قوة ، هى وليدة الحق فى الحرية والحياة الكريمة . ولهذا نرى أن على الشعوب أن تعرف كيف تنتهز كافة الاضطرابات الدولية والمشاكل العالمية وأى تقصير من جانب شركات الاحتكار البترولية فتحطمها وتعصف بامتيازاتها .

وإذا كان إدراك هذه الغاية عملا يتطلب وقتاً فهذا لا يمنع مطلقا من أن نلجأ الى سبل أخرى نقلم بها أظفار الشركات البترولية الاحتكارية تدريجاً وأن نعمل على أن نحصل منها على أكبر قدر من الفائدة والمصلحة : ونبادر الى القول أن من الواجب الاعتماد على الرأى العام لأنه قوة لها خطرها ، وأن نلجأ إلى كافة وسائل الضغط الميسورة حتى ولو كانت لا تمت إلى شركات البترول بصفة مباشرة .

(١) يجب الامتناع بتاتاً من الآن فصاعداً عن منح أية امتيازات لشركات البترول بل ينبغى أن تتولى الحكومات الشرقية أو الشركات القومية القيام بعملية البحث عن البترول واستثماره وغير ذلك من العمليات ، وواجب الحكومات أن تيسر هذه العملية على المنظمات القومية إذا لم تشأ تولى العمل بنفسها ، وعلى دول الشرق العربى بصفة خاصة أن تتعاون مالياً فى استثمار موارد البترول حتى لا تضطر دولة منها بسبب عجزها إلى منح الامتيازات لشركة أجنبية . ولقد حان الوقت لكى يتجه أصحاب رؤوس الأموال المحلية إلى هذه الناحية من الاستثمار .

وأمر نود أن ننبه إليه وهو أن تطالب الشعوب بمنع هذه الامتيازات لأن الشركات الكبرى لها أساليبها الخفية للضغط على بعد المسئولين أو شرائهم لينحرفوا عن سبيل قويم يتفق مع صالح الشعوب .

(٢) يجب أن تكون سياسة الحكومات الشرقية الامتناع التام عن تجديد الامتيازات القائمة أو إطالة مدتها مهما كانت المغريات والمبررات والعروض وعليها أن تذكر تماماً وبما لا يحتمل اللبس أن أي عرض من شركة بترول إنما يراد به في الواقع مصلحة أصحابها والمساهمين فيها أولا وقبل كل شيء .

(٣) من اللازم أن نواصل الحملة على هذه الإحتكارات وأن نسعى سعياً جدياً لإعادة النظر فيها وتعديل شروطها بحيث يرتفع نصيب الحكومات الشرقية من الأرباح . ومن الضروري أن تشرف هذه الحكومات إشرافا دقيقاً نزيهاً على حسابات هذه الهيئات وبذا تحول دون وقوع أي تلاعب ، وإن بدا خلاف ذلك في ظاهره وقد وضعنا خطاً تحت كلمة (نزيها) نظراً لما تترامى به الأخبار والإشاعات عن مجاملة بعض الموظفين لهذه الشركات . قد تكون الاشاعات تحمل طابع المغالاة ولكن الواجب يقضي بالتدقيق في نزاهة الذين يتولون مراقبة ومراجعة حسابات هذه الشركات الضخمة الغنية . إن الموظف البسيط الأجر قد يكون موضع الخضوع لبريق الإغراء فلنتجنب نحن الشرقيين هذه الأخطاء ولنبعد عن مواطن الريب من قد يتعرض لها .

(٤) من الضروري أن تصر الحكومات الشرقية على أن يكون لها عدد كبير من الممثلين في مجالس إدارات شركات البترول التي تعمل في أراضيها . أنظر مثلا إلى شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية (بالإسم فقط) تجد أن مقرها لندن . . . أليس هذا من قبيل الأوضاع المقلوبة (وإن كنا لا نعجب له فلدينا في مصر وغيرها من بلاد الشرق الكثير من هذه الأوضاع المعكوسة دون أن نجد لها تعليلا أو تفسيراً) وأين هم المصريون الذين يشتركون في إدارة هذه الشركة؟ هذا مثل بسيط نضربه للناس لعلهم يتذكرون ويعملون على ما فيه خيرهم .

وثمت أمر غاية في الأهمية والخطورة ننبه إليه ، ونحذر الشعوب منه . نحذرهم من أن يخدعوا بالأسماء الرنانة التي يقع عليها اختيار الشركات الأجنبية للاشتراك في مجالس إدارتها ، وليس لأصحابها صوت مسموع إلا بالموافقة ، وعمل يذكر إلا تسلم مكافآتهم .

إنها ظاهرة اجتماعية خطيرة تلك التي نلمسها في البلاد الشرقية . تقرأ أسماء أعضاء

مجالس الشركات فتجد أسماء مصرية مثلا مكررة فى أغلب الشركات . وتتساءل : هل لهذه الشخصيات أهمية علمية فى المسائل المالية أو الاقتصادية ؟ فيقال : لا ... وتسمع فجأة أن موظفا قد استقال من عمله وعين عضواً فى بعض شركات . وتتساءل مرة أخرى : هل لعمله اتصال بالمسائل المالية والاقتصادية ؟ فيقال : لا ...

وتقرأ مرة ثالثة أن بعض رجال الهيئات النيابية هبط الوحى عليهم فأصبحوا حجة فى شئون المال والاقتصاد بحيث وقع عليهم الانتخاب فى مجالس إدارات الشركات وهنا يعرض السؤال الخالد : هل لكفاءة مالية أو اقتصادية ؟ فيكون الجواب بالنفى ولا يتبقى لك إلا العجب المقرون بالشك والارتياب .

احرصى يا شعوب الشرق البائسة على أن يكون لك الصوت الأعلى واليد العليا فى إدارة الشركات الاحتكارية . ولكن حذار مما يخدعوك به من أسماء رنانة طنانة لأمر ما فى نفس يعقوب . إنه تمويه واستهزاء بعقليتك وكرامتك ومصالحك .

(٥) هذه الشركات الاحتكارية الكبرى ذات النفوذ والسلطان والسيطرة مجال عملها فى البلاد الشرقية ، وهنا يقضى الحق والعدل أن يتولى العمل فيها أهل البلاد أنفسهم ومنهم العنصر الفنى .

لزام على حكومات الشرق أن تطالب الشركات ببيانات صحيحة عن عدد مستخدميها وعمالها من الأجانب ومن الوطنيين ، وعن المرتبات التي يتناولها أفراد كل من العنصرين . إنها لو فعلت ذلك لرأت عجبا ، سيتضح لها أن عدداً بسيطا من كبار الموظفين الفنيين والإداريين الأجانب ، بل وصغارهم أيضا يتناول من المرتبات والمكافآت أضعاف ما يتناوله ألوف العمال وصغار الكتبة والخدم الوطنيين ذوى الاجور المنحطة إلى درجة لا تليق بكرامة الفرد .

وإذا لم يتوافر الفنيون من أهل البلاد الشرقية — وهو ما نشك فيه وننكره حتى ولو قال به المسئولون من رجالنا — فواجب مفروض على الشركات البترولية أن توفد عدداً كبيراً من أهل البلاد إلى الغرب ليتعلموا على نفقتها كل ما له اتصال مباشر أو غير مباشر بصناعة البترول .

يجب أن نلغى عقولنا قبل أن نصدق مثلا أن مصر لا تتوافر فيها الكفايات

الفنية والإدارية لتولى الأعمال اللازمة فى شركة آبار الزيت الإنجليزية المصرية مثلا ، وإلا حدثونا : ما قيمة هذه البعوث التى تلق بها كل عام إلى بلاد الغرب ؟ وما فائدة هذه الكليات التى تنفق عليها عشرات الألوف من الجنيهات ؟

هل حقيقة ينقص بلاد الشرق العنصر الفنى ، أم هذه خرافة يروجها الاحتكار الاستعمارى وأذنابه ومن يعيشون على فتات موائده ؟

(٦) يجب أن تتجه عنايتنا إلى تحقيق التسوية فى أجور ومرتبات العمال والكتبة من الوطنيين والأجانب . فمثلا إذا كان العامل الحاذق الأجنبى يتناول جنيهاً فى اليوم فلا بد من أن يعامل زميله المصرى على هذا الأساس . إنى لأعرف حالات كثيرة يشتغل فيها عاملان أحدهما أجنبى والآخر شرقى ، وأجر الأول ثلاثة أمثال أجر الثانى فما سبب هذه التفرقة المشينة والمذلة للكرامة ؟ هل الأجنبى من جنس أسمى ؟ إذن رحم الله هتلر ونظرية الشعب السيد ! ! من الظلم الصارخ أن يأخذ مصرى مثلا فى مصرف كبير عشرة جنيهات وهو ذو مؤهلات عالية ويتناول أجنبى دونه علماً وكفاية ضعف هذا المرتب ! ومع هذا فهذه هى الحالة السائدة فى البلاد الشرقية لسوء الحظ .

(٧) لعل القارىء رأى غرابة الوصف الذى أوردناه لمدينة عبادان ، ولاحظ الفارق الهائل بين مساكن المديرين والمهندسين والموظفين الإنجليز التى تتوافر فيها صنوف الصحة وألوان الراحة والرفاهية ، وبيوت العمال الإيرانيين البائسة التعسة وإن حاول الاحتكار أن ينكر هذا الأمر . ولا شك أن هذا الشىء واحد فى البحرين وبلاد العرب والعراق ومصر . . . فأية دولة ترضى لأبنائها هذا الذل والهوان ؟ وهنا يتعين علينا أن نصر إصراراً عنيفاً على أن تقوم الشركات ببناء مساكن للعمال الوطنيين كالتى يقبل العمال الأجانب السكنى فيها . ويجب التسوية بين الفريقين من حيث نسبة العلاوات الدورية (وفى حالات الزواج وولادة الأطفال الخ) والمكافآت ونظم التأمين ووسائل التسلية والعناية بالملاعب والرياضة ، وأن تعمل الشركات كذلك على فتح مدارس كافية لتعليم العمال وأطفالهم . حقيقة يفد العمال من مختلف أرجاء البلد ، وحقيقة قد يكون مستواهم منخفضا ، ولكن من الواجب على هذه الشركات

— وهذا سهل ميسور — أن تجعل منهم فئة صالحة قوية مثقفة لا تختلف عن الأجانب فى شىء مطلقا .

(٨) يجب العمل على حمل هذه الشركات جميعا بلااستثناء على أن تكون حساباتها باللغة القومية لتسهل عملية المراجعة والمحاسبة من جهة ، وليتسنى لأهل البلاد أن يشغلوا هذه الوظائف .

(٩) على الحكومات الشرقية أن تفرض الرسوم على أنابيب البترول التى تمتد عبر أراضيها ، لأن مد هذه الأنابيب معناه حرمان طرق المواصلات الأهلية من أرباح كانت تجنيها من نقل الزيت من مواطن استخراجه إلى مراكز التسويق أو موانىء الإصدار .

هذا قليل من كثير نذكره على سبيل المثال لا الحصر ، ونعود فنقول إن هدفنا يجب أن يكون إلغاء عقود امتياز البترول ، والقضاء على كافة الاحتكارات الاجنبية التى لا ترعى مصالحنا .

---

(١) خطت مصر خطوات موفقة إلى حد ما ، حين أصدرت قانون الشركات المساهمة الذى سلفت الإشارة إليه .